



جامعة أحمد دراية - أدرار



جامعة أحمد دراية - أدرار

جامعة أحمد دراية أدرار

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

شعبة العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

بعنوان

أثر التكاليف الجبائية على الإستراتيجية المالية للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز

تحت إشراف:

د. بن العرية محمد

إعداد الطلبة:

الحبيب سليمان

محمد الصالح رمزي

نوقشت يوم/...../2022

أعضاء لجنة المناقشة

رئيساً	جامعة أدرار	أستاذ محاضر	أ.د. أقاسم عمر
مشرفاً و مقررأ	جامعة أدرار	أستاذ محاضر	أ.د. بن العرية محمد
مناقشأ	جامعة أدرار	أستاذ محاضر	أ.د. بن السويسي حمزة

2022/2021



شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): بن العرية محمد

المشرف مذكرة الماجستير الموسومة بـ : أثر التكاليف الجبائية على الاستراتيجية المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة

الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بأدرار

من إنجاز الطالب(ة): الحبيب سليمان

و الطالب(ة): رمزي محمد الصالح

كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم : علوم تجارية

التخصص : مالية المؤسسة

تاريخ تقييم / مناقشة: 2022/05/30

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين

النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.

ويمكنهم إيداع النسخ الورقية (02) والإلكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

ادرار في : 07 JUN 2022

مساعد رئيس القسم:
د. قويدري عبد الرحمان

مساهد رئيس قسم العلوم التجارية
مكلف بما بعد التخرج والبحث العلمي



الإهداء

أهدي ثمرة جهدي و عملي المتواضع إلى...
من سهرت على تربيته وتعليمي و غمراني بحبهما وعطفهما و
تشجيعهما ، ونصحهما طوال حياتي، ودفعاني لاختيار سبيل العلم
، ولم يبخل عني
بشيء كان في وسعهما
إلى منبع فخري واعتزازي: أطال الله في عمرهما وأمدهما بالصحة
والعافية .
والى إخواني وأخواتي : إلى أصدقائي وزملائي ورفقاء دربي في
الدراسة : إلى أساتذتي في الجامعة وكل من قدم لي العون من قريب
أو
إلا من بعيد إلى كل من نساهم قلبي ولم ينسأهم قلبي.

الحبيب سليمان

الإهداء

إلى والدينا برا وإحسانا كما ربباني فلها فضل كبير يعجز عن الوفاء به أي
إهداء أو تعبير...

إلى جميع أخوتي بدون استثناء.

إلى كل الأصدقاء والصديقات .

إلى أساتذتي طوال مساري الدراسي والجامعي.

إلى كل من ساندني لإنجاز هذا البحث ولو بكلمة طيبة.

إلى كل قارئ تصفح هذا العمل..

إلى كل قدوة حسنة في هذه الحياة.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل هؤلاء تعبيراً مني عن الحب والاحترام.

محمد الصالح رمزي

كلمة شكر وتقدير

أول شكري هو لله رب العالمين الذي رزقني العقل وحسن
التوكل عليه سبحانه وتعالى أحمده وأشكره على نعمه وحسن عونه ،
وأصلي وأسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين صلوات ربي وسلامه عليه
أتقدم بعظيم شكري وامتناني إلى
من تفضل علي بالإشراف والتوجيه فكان خير موجه لي في رحلة البحث
وعلى ما قدمه لي من جهد ووقت وعون وإلى كل العاملين في المؤسسة الذين
أمدوني بكل المعلومات
اللازمة في الجانب التطبيقي وإلى كل من ساهم في انجاز وإتمام هذا العمل من
قريب أو بعيد
لكم مني جزيل الشكر.

الحبيب سليمان

محمد الصالح رمزي

فہرِس

المحتویات

الصفحة	البيان
.i	الإهداء
.ii	كلمة شكر وتقدير
.iii	الفهرس
.iv	قائمة الجداول و الإشكال
.v	قائمة الملاحق
.vi	قائمة الرموز والمختصرات
أ،ب،ج	مقدمة
5	الفصل الأول : الأدبيات النظرية حول التكاليف الجبائية والإستراتيجية المالية للمؤسسة الاقتصادية.
6	تمهيد
7	المبحث الأول : الأدبيات النظرية حول التكاليف الجبائية والإستراتيجية المالية للمؤسسة الاقتصادية.
7	المطلب الأول : ماهية التكاليف الجبائية
7	الفرع الأول: التكلفة الجبائية
7	الفرع الثاني: العبء الجبائي
8	الفرع الثالث: أهداف التكاليف الجبائية
8	المطلب الثاني : ماهية الإستراتيجية المالية للمؤسسة الاقتصادية.
9	الفرع الأول : ماهية المؤسسة الاقتصادية
10	الفرع الثاني: ماهية الإستراتيجية المالية
11	المبحث الثاني : الدراسات السابقة
12	الطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية
12	الفرع الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية
17	الفرع الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
18	المطلب الثاني : المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية
19	خلاصة الفصل الأول
22	الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية حول اثر التكاليف الجبائية على الإستراتيجية المالية للمؤسسة الاقتصادية
23	تمهيد

23	المبحث الأول : اثر التكاليف الجبائية على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية
23	المطلب الأول : تقديم مكان الدراسة الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز
26	المطلب الثاني : مهام الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بأدرار
27	المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز
28	المبحث الثاني : تحليل اثر التكاليف الجبائية على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية
28	المطلب الأول : أهم التكاليف الجبائية التي تخضع لها الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بأدرار
31	المطلب الثاني : تحليل الوضعية المالية و الجبائية للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز
34	المطلب الثالث: اثر التكاليف الجبائية على الإستراتيجية المالية للمؤسسة
38	خلاصة الفصل الثاني
41	خاتمة
44	قائمة المصادر والمراجع
47	الملاحق
49	الملخص

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
28	الضريبة على الدخل الإجمالي لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز	1
30	الرسم على النشاط المهني لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز	2
31	الوضعية المالية للمؤسسة	3
34	اثر التكاليف الجبائية على الوضعية المالية للمؤسسة	4
36	اثر التكاليف الإجمالية على رقم الأعمال و النتيجة الصافية	5

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
27	الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع بأدرار	1
29	تطور في قيمة الضريبة على الدخل الإجمالي للفترة من 2014 الى 2019	2
31	تطور في قيمة الرسم على النشاط المهني للفترة من 2014 الى 2019	3
32	تطور في قيمة رقم الأعمال للفترة من 2014 إلى 2019	4
33	تطور في قيمة النتيجة الصافية للفترة من 2014 الى 2019	5
34	تطور في قيمة تكاليف الاستغلال للفترة من 2014 الى 2019	6
35	تطور التكاليف الجبائية و النتيجة الصافية و رقم الأعمال لسنة 2014 إلى 2019	7
37	تطور التكاليف الإجمالية و رقم الأعمال و النتيجة الصافية لسنة 2014 إلى 2019	8

قائمة الملاحق

وثيقة التصريح G50	1
-------------------	---

قائمة الرموز والاختصارات

الرمز/المختصر	التفسير
IRG	الضريبة على الدخل الإجمالي
TAP	الرسم على النشاط المهني
IBS	الضريبة على أرباح الشركات

مقدمة

تقديم:

بعد توسع نشاط المؤسسة الاقتصادية و كبر حجمها و تشعب فروعها العامل الأساسي الذي يؤدي إلى زيادة المهام المترتبة عليها و المسؤوليات التي تقع على عاتقها ، ولما كان المحيط الذي تنشط فيه المؤسسة أهم ما يميزه التعقيد وعدم الاستقرار فأصبح لزاما عليها التكيف مع هذا الوسط لضمان بقاءها و استمراريتها ، ومن بين أهم هذه العوامل المؤثرة في المؤسسة هو العامل الجبائي الذي يشكل أكبر المخاطر و الانشغالات التي تتعامل معها المؤسسة.

لقد حمل المشرع الجبائي على عاتقه من خلال الإصلاح الجبائي الشامل والذي أعقبه أيضا سن قوانين ومراسيم تنظيمية تضمنتها قوانين الاستثمار، وقوانين المالية المتعاقبة، والتي كانت تهدف أساسا إلى تيسير جباية المؤسسة، وتخفيف العبء الضريبي عليها وتبسيط الإجراءات الجبائية من أجل تخفيض التكلفة الجبائية للمؤسسة إلى أدنى مستوى من أجل دعم التوازن المالي للمؤسسة بشكل يخدم إستراتيجيتها المالية ويدعم تقدمها واستمراريتها في النشاط.

لكن هذه الإجراءات وحدها ليست كفيلة بضمان تحقق الأهداف السابقة، باعتبار أن المتغير الجبائي يستهدف مباشرة أرباح المؤسسة مهما كان نسب الضريبة المفروضة، وبالتالي فإن أثره يمتد إلى القرارات المالية الإستراتيجية للمؤسسة والتي تتمثل في كل من قرار الاستثمار والتمويل وقرار توزيع الأرباح على المساهمين، حيث أن كل زيادة في نسب الإخضاع الضريبي تقابلها زيادة في التكلفة على عاتق المؤسسة تنعكس سلبا على صافي أرباحها مهما كانت نسب الإخضاع الضريبي.

الإشكالية

ضمن هذا الإطار يتم طرح الإشكالية التالية: "كيف تؤثر التكاليف الجبائية على الإستراتيجية المالية للمؤسسة الاقتصادية ؟ "

الأسئلة الفرعية

من خلال السؤال المحوري تتبلور اشكاليتنا في الأسئلة الفرعية التي يتم صياغتها وفق مايلي:

* ماهي التكاليف الجبائية التي تؤثر مباشرة على الإستراتيجية المالية للمؤسسة الاقتصادية؟

* ما هي علاقة الجباية بالجانب المالي للمؤسسة الاقتصادية، وما مدى تأثيرها على الإستراتيجية المالية؟

* ماهي أنواع التكاليف الجبائية التي تخضع لها المؤسسة ، وكيف يتم التحكم فيها؟

الفرضيات

على ضوء ما يتم عرضه لإشكالية بحثنا يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

- توجد علاقة طردية بين التكاليف الجبائية و الإستراتيجية المالية للمؤسسة.



- للتكاليف الجبائية تأثير على الإستراتيجية المالية للمؤسسة.

أهمية البحث

تبرز أهمية الموضوع في النقاط التالية:

*تسليط الضوء على الجانب الجبائي.

*الاطلاع على العلاقة الموجودة بين المؤسسة الاقتصادية وإدارة الضرائب.

*المساهمة في إثراء المكتبة بهذا البحث و ذلك لسد النقص في هذا الجانب خاصة لدى سونلغاز .

أهداف البحث

تتمثل أهداف الدراسة في:

*محاولة التعرف على تأثير التكاليف الجبائية على الإستراتيجية المالية للمؤسسة.

*تقديم التوصيات اللازمة التي يمكن أن تساعد المؤسسة الاقتصادية في المجال الجبائي .

*التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية

دوافع اختيار الموضوع

تتمثل أسباب اختيار الموضوع لدراسة في :

*الرغبة في الاطلاع والبحث في المواضيع الجبائية.

*قلة الدراسات التي تتناول موضوع اثر التكاليف الجبائية.

*محاولة إبراز التأثير الجبائي على الوضعية المالية للمؤسسة.

*غياب الوعي بالجانب الجبائي .

حدود الدراسة

الحدود المكانية: من اجل تسليط الضوء على اثر التكاليف الجبائية على الإستراتيجية المالية للمؤسسة الاقتصادية تم اختيار مؤسسة سونلغاز بأدرار لتطبيق الدراسة.

الحدود الزمنية: بغية الإلمام بإشكالية البحث و الإجابة عن التساؤلات الفرعية اعتمدنا على الفترة المقدرة ب06 سنوات (2014-2019) من اجل تحليل الوضعية المالية والجبائية للمؤسسة .

المنهج المتبع

المنهج: تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من جهة ، وقرآءة لبعض الدراسات السابقة

هذا بالنسبة الجانب النظري ، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فتم اختيار مؤسسة سونلغاز بأدرار من اجل

إسقاط الجانب النظري عليها ، لذلك فقد تم استخدام منهج دراسة حالة.

الأدوات المستخدمة : تم الاستعانة بمجموعة من الأدوات بالنسبة للدراسة النظرية و الميدانية كانت كالتالي :

المسح المكتبي: حيث تم الاطلاع على مختلف الكتب و المذكرات و المقالات إضافة إلى مختلف المراسيم و

التشريعات التي كان لها علاقة بموضوع الدراسة. المقابلة: كانت مع الإطارات و المسيرين في المؤسسة .

صعوبات البحث

- * قلة المراجع باللغة العربية في هذا الموضوع في حدود إطلاعنا.
- * عدم الحصول على الوثائق نظرا لان جباية المؤسسة على مستوى المديرية العامة.
- * صعوبة الحصول على المعلومات من المؤسسة بخصوص هذا الموضوع.

تقسيمات البحث :

من اجل معالجة إشكالية الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى فصلين بعد المقدمة حيث تناول:

الفصل الأول: مبحثين، المبحث الأول تناول مختلف المفاهيم الأساسية لكل من التكاليف الجبائية و الإستراتيجية المالية للمؤسسة الاقتصادية أما المبحث الثاني خصص لاستعراض الدراسات السابقة ومحاولة إبراز مختلف أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها،

الفصل الثاني: تم تخصيصه للدراسة الميدانية، حيث قسم إلى مبحثين ، المبحث الأول تقديم لمكان الدراسة و الثاني تم تخصيصه لتحليل الوضعية المالية و الجبائية للمؤسسة وكذا التقييم الجبائي، وفي الأخير خاتمة تضمنت مجموعة من النتائج والتوصيات.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية حول

التكاليف الجبائية

والإستراتيجية المالية

للمؤسسة الاقتصادية

تمهيد :

تعد التكلفة الجبائية من الاهتمامات الحديثة للباحثين في مجال الجباية ، من خلال تعدد مفاهيمها والعلاقات الرياضية المفسرة لها وعليه سنقدم التعريف الأنسب للتكلفة الجبائية و الإستراتيجية المالية الذي يتوافق مع النظام الجبائي المعمول به حتى يكون أكثر وضوحا وفهما مع التعليق على الدراسات العلمية السابقة .

وفي هذا الفصل سيتم عرض الأدبيات النظرية والدراسات السابقة، حيث يحتوي هذا الفصل على مبحثين:
المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول التكاليف الجبائية والإستراتيجية المالية للمؤسسة الاقتصادية .
المطلب الأول : مفهوم التكلفة الجبائية.
المطلب الثاني: ماهية الإستراتيجية المالية للمؤسسة الاقتصادية.
المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول التكاليف الجبائية والإستراتيجية المالية للمؤسسة الاقتصادية
تمهيد:

في هذا المبحث سنتناول في المطلب الأول أهم العناصر الأساسية المتعلقة بالتكاليف الجبائية ، مفهومها وأهدافها، ثم ننتقل في المطلب الثاني إلى التعريف بالإستراتيجية المالية للمؤسسة الاقتصادية .

المطلب الأول: ماهية التكاليف الجبائية.

الفرع الأول: التكلفة الجبائية

أولا : التكلفة الجبائية

التكلفة: "هي مبلغ النقد أو معادلات النقد المدفوعة أو القيمة العادلة للمقابل الآخر المقدم لامتلاك موجود في تاريخ امتلاكه أو إنتاجه".¹

وتعرف كذلك " بمبلغ الحزينة المدفوع أو القيمة الحقيقية لكل مقابل آخر يقدم للحصول على عنصر عند تاريخ اقتنائه (إنتاجه)"²

فالتكلفة هي مجموعة الأعباء المتعلقة بمرحلة ما والتي تتحملها بضاعة أو خدمة أو منتج أو عدة منتجات مباحة للغير .

التكلفة الجبائية : هو المبلغ المدفوع أو القيمة الحقيقية والتمثلة في إجمالي الأعباء الجبائية لأجل الحصول على عنصر عند تاريخ اقتنائها أو إنتاجه، أي التكلفة الجبائية = مجموع الضرائب والرسوم + العقوبات.

الفرع الثاني: العبء الجبائي.

ثانيا : العبء الجبائي:

العبء : تعرف الأعباء في " نقصان المنافع الاقتصادية أثناء السنة المالية في شكل استهلاكيات وخروج أو نقصان الأصول أو حدوث خصوم، ويكون من آثارها التقليل من رؤوس الأموال الخاصة بشكل آخر غير عمليات توزيع رؤوس الأموال على المساهمين".

كما تعرف " على أنها نقصان في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات نقدية خارجة أو استنفاد أصول أو تحمل خصوم والتي ينشأ عنها نقصان في الأموال الخاصة خلافا لتلك المتعلقة بالتوزيعات إلى المشاركين في رأس المال".³

العبء الجبائي: هو نقصان في المنافع الاقتصادية خلال الدورة الجبائية على شكل تدفقات نقدية خارجة أو استنفاد أصول أو تحمل خصوم والتي ينشأ عنها نقصان في الأموال الخاصة خلافا لتلك المتعلقة بالتوزيعات

¹ اغالم شعطا، المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS توميديا للطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة، 2009، ص318.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 25 ماي 2019م، ص 83

³ قانون المحاسبة، مجموعة نصوص تشريعية وتنظيمية متعلقة بقانون المحاسبة، برثي للنشر، الجزائر، 2011، ص 224

إلى المشاركين في رأس المال.¹

الفرع الثالث: أهداف التكاليف الجبائية

أهداف التكاليف الجبائية:

الأهداف الاقتصادية:²

- تحقيق العدالة التوزيعية للدخل والثروة بين الأفراد .

- تمويل العمليات التنموية إذ تعتبر الحصيلة الجبائية مصدرا لا بديل عنه لتغطية النفقات التنموية

- حماية الاقتصاد الوطني حيث تعمد إلى الرسوم الجمركية على الاستيراد لحماية المنتج الوطني وقدرته على

المنافسة محليا شريطة أن تكون الرسوم المفروضة على الإنتاج محليا أقل من الرسوم الجمركية المفروضة

على السلع المستوردة

- تغطية النفقات العامة حيث أنه كلما ازداد حجم السكان ازدادت الحاجة إلى العديد من المشاريع اللازمة التي

تلقى على عاتق الدولة، وهي ما تسمى بالسلع العامة كالصحة والتعليم... إلخ

الأهداف الاجتماعية:

- تخفيض معدلات البطالة: إذ يعتبر من الأهداف العامة للمجتمعات

- توجيه سياسة النسل بتثبيطه أو تشجيعه، حيث يتم اعتماد ضرائب تتناسب مع عدد أفراد الأسرة في حال أن

الدولة تعاني تزايدا حاد في النمو السكاني، والعكس تماما بالنسبة للدول التي تعاني تراجعا في النمو الديموغرافي

فتبادر إلى الإعفاءات على الرؤوس قصد تشجيع العائلات على الإنجاب.

- تشجيع المؤسسات والجمعيات ذات النفع العام بتقديم تسهيلات جبائية من شأنها تطوير نشاطها لتعم المنفعة

الجميع.³

المطلب الثاني: ماهية الإستراتيجية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

الفرع الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية.

*ماهية المؤسسة الاقتصادية:

تختلف المفاهيم حول المؤسسة باختلاف وجهات النظر حيث يعتبرها البعض مكسبة الأرباح، وقد يعتبره

البعض الآخر مكسبا للرزق، وقد يراها بعض الأطراف كمصدر لزيادة ثروة الأمم.

¹ لخضر علاوي، معايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، PAGES BLEUES INTERNATIONALES الجزائر ، 2012، ص43

² شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير و علوم تجارية تخصص تسيير المالية العامة، 2010 جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص 19-20 |

³ شريف محمد ،مرجع سبق ذكره، ص22.

تعريف المؤسسة الاقتصادية:

توجد عدة تعاريف للمؤسسة الاقتصادية يمكن إدراجها من خلال ما يلي:

- أولاً) المؤسسة الاقتصادية: هي منظمة تجمع بين أشخاص ذوي كفاءات متنوعة تستعمل رؤوس أموال وقدرات من أجل إنتاج سلعة ما، يمكن أن تباع أعلى من تكلفتها.¹

- ثانياً) المؤسسة الاقتصادية: هي جميع أشكال المنظمات الاقتصادية المستقلة مالية، هدفها توفير الإنتاج الغرض التسويق وهي منظمة ومجهزة بكيفية توزع فيها المهام والمسؤوليات ويمكن أن تعرف بأنها وحدة اقتصادية تتجمع فيها الموارد البشرية والمالية والمادية اللازمة للإنتاج الاقتصادية.²

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج تعريف شامل للمؤسسة الاقتصادية بأنها نظام أنشأ من قبل الإنسان، الذي يقوم بجمع بعض العناصر التي يحصل عليها من أنظمة أخرى ثم يقوم بتوجيهها نحو هدف اقتصادي

خصائص المؤسسة الاقتصادية:

للمؤسسة الاقتصادية عدة خصائص يمكن حصرها فيما يلي:³

1- للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق وصلاحيات أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها؛

2- أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء أو قادرة على تكييف نفسها مع الظروف المتغيرة؛

3- القدرة على الإنتاج وأداء الوظيفة التي وجدت من أجله

4- التحديد الواضح للأهداف والسياسات والبرامج وأساليب العمل.

أهداف المؤسسة الاقتصادية:

بالرغم من صعوبة حصر أهداف المؤسسة إلا أن أغلبية المؤسسات تسعى أساسية لتحقيق الأهداف الآتية:⁴

تحسين مستوى معيشة العمال،

الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال،

توفير تأمينات ومرافق اجتماعية للعمال.

ثانياً) الأهداف الاقتصادية: وتتمثل في تحقيق الأرباح و تحقيق متطلبات المجتمع و ترشيد الإنتاج.

¹ ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العام، الجزائر، الطبعة الأولى، 1998، ص 10.

² عرياجي إسماعيل، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، الجزائر، 1999، ص 13.

³ عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2006، ص ص 7،8.

⁴ ناصر دادي عدون، المرجع السابق، ص: 11-22.

ثالثاً) الأهداف التكنولوجية: من خلال مساندة السياسة القائمة في البلاد في مجال البحث والتطور التكنولوجي واستعمال وسائل إعلامية حديثة لربح الوقت و تقليص التكلفة.

وظائف المؤسسة الاقتصادية.

للمؤسسة عدة وظائف تمكنها أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي كما يراها فايول، والمتمثلة في ¹:

أولاً) الوظيفة المالية: هي الوظيفة الجامعة لأوجه الاستخدام المالي لرأسمال والحسابات المالية،

ثانياً) الوظيفة المحاسبية: هي الوظيفة المنطوية على مجموعة من العمليات المحاسبية التي تترجم نشاط المؤسسة إلى أرقام مقومة بعملة البلد،

ثالثاً) الوظيفة التقنية: هي الوظيفة المسؤولة عن نشاط التحويل والتحسين بما يتماشى مع أذواق الزبائن ورفع المردودية وخفض التكاليف،

رابعاً) الوظيفة التجارية: هي الوظيفة المعنية بشؤون السوق وما يتبعه، وبفضلها تتمكن المؤسسة من تكييف منتجاتها حسب رغبات الزبائن، وتحتوي هذه الوظيفة على وظيفتين أساسيتين (وظيفة الشراء، ووظيفة البيع)

خامساً) الوظيفة الأمنية: وهي كل نشاط موجه نحو ضمان أمن العمال، حفظ المنتجات وسلامة وسائل الإنتاج.

الفرع الثاني: ماهية الإستراتيجية المالية

ماهية الإستراتيجية المالية:

أولاً): نقصد بالإستراتيجية المالية تلك الخطط المالية طويلة الأجل، ذات الأهمية الاقتصادية الكبرى والمحددة مستقبلاً. فالمؤسسة وحدة اقتصادية لا تتجزأ من المجتمع الاقتصادي للدولة، والدولة بدورها جزء من الاقتصاد العالمي، لذلك فإن الإستراتيجية المالية للمؤسسة لا يمكن أن ترسم إلا في نطاق الإستراتيجية الاقتصادية للدولة، والتي بدورها لا تكون

صحيحة صحة مطلقة إلا إذا كانت في حدود الإستراتيجية الاقتصادية للعالم، خاصة بعد أن أصبح كل العالم اليوم تقريباً دو توجه رأس مالي.

غير أننا سنركز على الإستراتيجية المالية للمؤسسة، حيث تصبح البيانات المحاسبية والمالية للوحدة الاقتصادية داخل المجتمع، هي الأرضية التي تبنى عليها تلك الإستراتيجية، فكل الوسائل المالية المتاحة أمام المؤسسة، وكل القرارات المتخذة على ضوءها تهدف إلى: نمو الربح، ومثانة المركز المالي، وتقوية الهيكل التمويلي للمشاريع التي تقوم بها المؤسسة. ولا يمكن أن يتحقق ذلك للمؤسسة إلا عن طريق الإدارة المالية، التي تعني إدارة المشروع من منظور مالي، فهي تعني اتخاذ القرارات المتعلقة بالحصول على الأموال بالشكل الأمثل،

¹ - إبراهيم بختي، "دور الأنترنت وتطبيقاته في مجال التسويق دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص 5.

واستثمار هذه الأموال بفعالية وكفاءة، بما يكفل تنظيم القيمة السوقية للمؤسسة، ويساعد هذا الهدف في حد ذاته في تحقيق أهداف أسمى ألا وهي: هدف البقاء، النمو والاستقرار.

ثانياً): تعتمد المؤسسة إلى تحديد إستراتيجية عامة، تأخذها بعين الاعتبار عند اتخاذها لأي قرار، فالإستراتيجية العامة هي تلك الوسيلة المستخدمة للوصول إلى الغايات والأهداف في شكل خطة موحدة، تربط جميع أجزاء المؤسسة، وتكون شاملة لجميع النشاطات المتكاملة والمتجانسة بالمؤسسة، ومبدأ استخدام الإستراتيجية يستند إلى كيفية استخدام المتاح من موارد المؤسسة بأكبر كفاءة في ظل التغيرات البيئية وبذلك فالإستراتيجية موجهة نحو حل المشكلات الرئيسية التالية: ماذا تعمل المؤسسة؟ ما هي أهدافها؟ ما هي المنتجات التي تطرحها في الأسواق؟ ما هي الأسواق التي تطرح بها هذه المنتجات؟ ما هي طبيعة المنافسة؟ ماذا تستطيع المؤسسة أن تعمل لكي تحقق أهدافها؟. وبعد تحديد الأهداف العامة طويلة المدى للمؤسسة، يتم صياغتها في شكل مخططات على المدى المتوسط، تجزأ هذه الأخيرة بدورها إلى موازنات تقديرية سنوية بغرض تدقيق معطياتها، وتسهيل تجسيدها على المدى القصير.

ثالثاً): تعني اختيار معايير اتخاذ القرارات الإستراتيجية، وذلك لأنها تهدف لتوجيه بشكل بات (قطعي)، ولمدة طويلة نشاطات وهيكل تنظيم المؤسسة. فعلى ضوءها يتم تحديد مستوى المبيعات والربح المراد بلوغهما، وذلك عن طريق تخصيص الموارد المالية للمشروعات المختلفة، فهذه الإستراتيجية تعكس الأولويات والتوقعات الخاصة بالمؤسسة فيما يخص الحصول على الأموال وعملية تخصيصها داخل المؤسسة، كما تقوم بتحديد الإطار العام الذي في حدوده يمكن اتخاذ أفضل القرارات المالية التي ستساعد المؤسسة على تنفيذ إستراتيجيتها العامة، بالعمل على توفير التمويل اللازم بأقل تكلفة، مع تحقيق التوازن بين الأصول والخصوم.¹

المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة المتعلقة بالتكاليف الجبائية والإستراتيجية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

تمهيد:

بعدما تناولنا في المبحث الأول الإطار النظري لتكاليف الجبائية و الإستراتيجية المالية للمؤسسة الاقتصادية، سنقدم في هذا المبحث من خلال المطلب الأول أهم الدراسات التي تناولت التكاليف الجبائية و أثرها على المؤسسة الاقتصادية هذا من جهة، ووفي المطلب الثاني سنحاول تقديم مقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية من جهة أخرى.

¹ - نبيل مرسي خليل، التخطيط الاستراتيجي، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية - مصر، 1996، ص 17.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية واللغة الأجنبية.

الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية.

أولاً:

دراسة محمد ضياء عبد الحق عباز (2018) بعنوان "فعالية الممارسة الجبائية في تدنية التكاليف الجبائية."

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى استعداد الممارسة الجبائية في استغلال الفرص والمزايا التي يمنحها القانون والتحكم فيها، من خلال البحث عن حل قانوني لتدني التكاليف الجبائية إلى حدها الأدنى، وذلك عن طريق الاستفادة من القوانين الجبائية والقوانين التجارية التي تشجع على الاستثمار، ومحاولة الاستفادة منها قدر الإمكان،

وللإجابة على الإشكالية إلى مدى يمكن إن تساهم الممارسات الجبائية في تدنية التكاليف الجبائية لمؤسسات البناء والأشغال العمومية؟"

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبيان وتوصلت إلى:

إن القائمين على مؤسسات البناء والأشغال العمومية على وعي بأن الالتزام الجبائي يؤثر في تدني التكاليف الجبائية ولديهم أهمية كبيرة لتصريحات الجبائية في هذه المؤسسات .

إن القائمين على مؤسسات البناء والأشغال العمومية على علم بأن برنامج المراجعة الجبائية يحسن من جودة الالتزام الجبائي لكن لا يوجد لديه برنامج للمراجعة الجبائية مكتوب بل هو في ذهنه ومخيلته فقط.

إن القائمين على مؤسسات البناء والأشغال العمومية على علم بأن تأثير التكاليف الجبائية على المؤسسة مرهون بمدى اطلاعهم على التشريعات الجبائية .

إن القائمين على مؤسسات البناء والأشغال العمومية على علم بأن المشرع الجبائي يعطي خيارات جبائية ولكنها غير كافية.

أن أغلب مؤسسات البناء والأشغال العمومية لا تقوم بدراسة للامتيازات الجبائية الممنوحة قبل الاستفادة منها .

ثانياً:

دراسة عبد الرزاق ريغي سنة 2016 بعنوان " اثر التسيير الجبائي على الأداء المالي بالمؤسسات البترولية"

*هدفت الدراسة إلى: التعرف على مدى التأثير الذي يحدثه تسيير الجبائي على الأداء المالي مع وضع إطار شامل له ليتماشى مع الأهداف المالية الموضوعة من طرف المؤسسة ,

توعية المؤسسات الاقتصادية بأهمية التسيير الجبائي ومدى انعكاسه في تدعيم المركز المالي .

تعرف على مدى قيام المؤسسات بتطبيق التسيير الجبائي في منظوماتها التسييرية .

مقياس مدى تأثير الذي يمكن أن يحدثه تسيير العامل الجبائي على الأداء المالي.

وللإجابة على الإشكالية: ما هو التأثير التسيير الجبائي على الأداء المالي للمؤسسات البترولية ؟

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبيان وتوصلت إلى وجود مسببات الضعف الجبائي هو نقص الأسس التي تساعد على تفعيله , اما بنسبة لأهميته مرهونة بأثر التكاليف الجبائية , ومن أجل تحقيق الأهداف المالية يستوجب دمج التسيير الجبائي ضمن منظومات التسيير داخل المؤسسة .

أوصت الدراسة ب:

(1) أن عملية التسيير الجبائي مفيدة ومهمة في التخفيف من الأعباء الجبائية مما يساعد على تحقيق وفيات مالية للمؤسسة

(2) في وضع عمال مختصين في الجباية في اقسام المالية والمحاسبة والاعتماد عليهم في هذا المجال عيواضا عن قيام هذه الأعمال الجبائية من طرف محاسبين أو ماليين .

(3) الإكثار من تربصات في المجال الجبائي والتسيير الجبائي لصالح عمال المالية و المحاسبة .

(4) وضع مستشرين متخصصين في الجباية لصالح كل المسيرين .

(5) ترشيد المسيرين في مجال التسيير الجبائي ونزع التصور بان المؤسسات تابعة للدولة لا يهتمها تطبيق التسيير الجبائي

(6) الرفع من مستوى الثقافة الجبائية للمسيرين من خلال تكوين وتربصات .

(7) ضرورة الاهتمام بالقوانين الجبائية وقوانين تشجيع الاستثمار ومحاولة الاستفاد منها وعدم إهمالها .

(8) إعطاء أهمية للوفرات الضريبية عند تحديد أي سياسة أو قرار .

ثالثا:

دراسة درقة أمال سنة 2015 بعنوان " اثر التحفيزات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية", هدفت الدراسة إلى:

- التعرف على مدى أهمية التحفيزات الجبائية في المؤسسات الاقتصادية؛

- قياس مدى التأثير الذي يمكن أن يحدثه التحفيزات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛

- تقديم التوصيات اللازمة التي يمكن أن تساعد المؤسسة الاقتصادية في تسيير جبايتها.

وللإجابة على الإشكالية: ما مدى اثر التحفيزات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبيان وتوصلت إلى أن التحفيزات الجبائية هي تدبير تشريعي أو تنظيمي لتشجيع الأفراد أو المؤسسات للعمل من أجل المصلحة العامة في المقابل الحصول على

المزايا الضريبية وتخفيض أو إعفاء من الضرائب. هذه التحفيزات تساعد المؤسسة على تحقيق تدفقات نقدية سواء في مرحلة الاستغلال والتمويل أو الاستثمار، وبالتالي التأثير على أدائها المالي.

وصت الدراسة ب:

* أن التحفيزات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية مفيدة ومهمة في التخفيض من الأعباء الجبائية، مما يساعد المؤسسة على تحقيق وفورات ضريبية تساعد على النمو والبقاء؛ - ضرورة الاهتمام بالقوانين الجبائية وقوانين تشجيع الاستثمار، ومحاولة الاستفادة منها قدر الإمكان وعدم إهمال أي جزء منها؛

* أهمية أخذ الوفورات الضريبية بعين الاعتبار عند تحديد أي سياسة من سياسات المؤسسة، لما له من أثر واضح في تدعيم المركز المالي؛

* الرفع من مستوى الثقافة الجبائية للميسرين، من خلال التكوين والتربصات، وبالتالي تمكينه من استغلال القانون الجبائي لصالح المؤسسة، وتوضيح الإختيارات التي يجب انتقائها.

* إعادة النظر في الإمتيازات الضريبية في كل فترة يكون فيها الإقتصاد في حاجة إلى إصلاحات جديدة، وذلك مسايرة للوضعية الاقتصادية الدولية.

* أن يعتمد المشرع في منح إعفاءات جبائية للمؤسسات على حجم رأس المال وعدد مناصب الشغل، ولا يعتمد على الطبيعة القانونية للمؤسسة.

رابعا: دراسة براهامي أمينة سنة 2013 بعنوان "الجبائية في المؤسسة الاقتصادية "

-هدفت الدراسة الى التعرف على الضرائب و الرسوم التي تخضع لها المؤسسة الاقتصادية ومحاولة التعرف والكشف عن طريق ترشيد الاختيارات الجبائية للمؤسسة.

وللإجابة على الإشكالية 'مدى تمكن المؤسسة من التوصل الى تحقيق فعاليتها الاقتصادية مع تحمل اقل تكلفة ضريبة ممكنة'، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام دراسة حالة و توصلت الى أن ضمان تنمية المؤسسة الاقتصادية ومساعدتها على تقليل مخاطرها الجبائية وتبسيط التعقيدات التي تواجهها في تسييرها الجبائي نقترح اعتماد وظيفة جبائية تتأقلم والتقدم التكنولوجي وبدلك نوصي بما يلي:

• الاهتمام بجوانب التكوين بتأهيل وتدريب إطارات خاصة بالجبائية.

• توكيل المهام الجبائية إلى موظفين مختصين في المجال.

• توطيد العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية والإدارة الجبائية.

خامسا:

دراسة شهابية فطيمة سنة 2015 بعنوان "دور التسيير الجبائي في تخفيض التكاليف الجبائية في المؤسسة الاقتصادية"

هدفت الدراسة الى :

-إظهار دور التسيير الجبائي في المؤسسة.

-معرفة العامل الأساسي الذي يؤثر على التكاليف الجبائية.

-توعية المؤسسات بأهمية التسيير الجبائي في خفض عبء التكاليف الجبائية .

*وللإجابة على الإشكالية :مامدى تأثير التسيير الجبائي على تخفيض التكاليف الجبائية في المؤسسة الاقتصادية؟،استخدمت لدراسة المنهج الوصفي تحليلي باستخدام دراسة حالة وتوصلت إلى أن التسيير الجبائي يتيح للمؤسسة فرصة الاستفادة من الامتيازات الجبائية، فالمؤسسة التي لا تهتم بالجانب الجبائي، تكون عرضة للوقوع في الأخطاء الجبائية مما يؤدي إلى تعرضها لعقوبات وفقدانها فرصة الاستفادة من الامتيازات التي يقرها المشرع الجبائي الجزائري،

أوصت الدراسة ب:

1-تحسيس المسيرين بضرورة إعطاء أهمية لتسيير الجبائي للمؤسسة

2- إدراج العامل الضريبي في إستراتيجية وأهداف المؤسسة.

3-يجب على مسيري المؤسسة اختيار الشكل القانوني الذي يحقق اقل تكلفة جبائية.

4-يجب على مسيري المؤسسة الأخذ بعين الاعتبار التكلفة الجبائية عند اختيار بين المصادر التمويلية للمؤسسة

5-يجب على المؤسسة احترام الالتزامات الجبائية من أجل الاستفادة من المزايا الجبائية التي ينتجها قانون الاستثمار

6- على المؤسسة الاقتصادية متابعة كل التشريعات الجبائية وقوانين الاستثمار بصفة مستمرة ودورية وتحليلها وذلك من اجل الاستفادة من الاختيارات والامتيازات الجبائية الممنوحة

7- على المؤسسة دراسة وتحليل جميع المزايا التي يمنحها النظام الجبائي، وهذا لمالها من فوائد مهمة تعود عليها مثل أنواع الإهلاكات المتاحة، الأرباح المعاد استثمارها ترحيل الخسائر.

سادسا: دراسة نسيمية بلحاج سنة 2014 بعنوان "التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية الخدمية الجزائرية"

هدفت الدراسة إلى توضيح ماهية التسيير الجبائي الذي تنتهجه المؤسسة الاقتصادية في تسديد ديونها الجبائية؛ . بيان أنواع الضرائب والرسوم المطبقة على المؤسسة الاقتصادية الخدمية والمسائل الفنية المتعلقة بها ؛تحديد أهم المحددات لاختيار الهيكل التمويلي المناسب للمؤسسة الاقتصادية محاولة تسليط الضوء على الواقع العملي للتسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية ضمن قطاع الخدمات ومدى مساهمته في توسيع نشاطها.

وللإجابة على الإشكالية "ماواقع التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية الخدمية في الجزائر؟"

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام دراسة حالة وتوصلت إلى :

" إن كلمة خدمة لا تخص قطاع نشاط واحد فقط، بل أصبحت مدرجة في اغلب القطاعات بسبب المكانة التي احتلتها الخدمات في الاقتصاد.

• الهدف الأساسي من الخدمة هو نفسه الهدف من المنتج المادي وهو تلبية حاجات المستهلكين، " بعد التسيير الجبائي ممارسة قانونية بعيدة كل البعد عن الممارسات غير المشروعة مثل الغش والتهرب الضريبي،

- إن التسيير الأمثل للجبائية يهدف إلى إعطاء طابع الفعالية للقرارات المؤسسة، حيث يمكنها من الحصول على مزايا ضريبية، وتقادي الوقوع في أخطاء مثل : دفع غرامات الناخير، فرض عقوبات...
- يتحقق الأمن الجبائي للمؤسسة من خلال احترام القواعد الجبائية باتخاذ قرارات صائبة،
- تعتبر الضريبية متغيرة إستراتيجيا يجب مراعاته عند صياغة القرارات المتعلقة بالمؤسسة بترشيد البدائل حسب الأهداف المسطرة

إن المشرع الجبائي الجزائري يفرض أنواع مختلفة من الضرائب والرسوم على جميع وظائف المؤسسة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بحيث تعتبر تارة وسيط بين الخزينة العمومية والمستهلك الأخير، وتعتبر تارة أخرى مكلف حقيقي

- إن التعديلات المستمرة والدورية الخاصة بالنظام الجبائي الجزائري المطبق على المؤسسات الاقتصادية من خلال قوانين المالية يعيق المؤسسة بخصوص وضع خطط جبائية طويلة المدى ويؤدي إلى مجرد تطبيق للقوانين في وقتها لا غير،
- اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة لا يكون بطريقة عشوائية وإنما وفق محددات، والمتمثلة في تدنية تكاليف الإفلاس والوكالة، الربحية، المرونة... الخ،
- هناك رقابة شديدة مقروضة من طرف الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين الشركة الأم على المديرية الجهوية والتي تفرضها هي الأخرى على الوكالات التابعة لها من خلال التصريح الدوري الخاص بجدول النتائج المحقق خلال الشهر الثلاثي، السداسي، السنوي.

*أوصت الدراسة ب:

يجب على الشركة الجزائرية التأمين وإعادة التأمين إنشاء مصلحة التسيير الجبائي نعني بترشيد الاختيارات الجبائية ومدارورة تطبيقها وتقديم الاستشارات الجبائية

إلزامية الرقابة الدورية المفروضة من طرف الشركة الأم على المديرية الحيوية والوكالات التابعة لها من خلال إعداد التصريحات الدورية، وهي أسلوبية يجعلها في أتطلاع دائم يجب المحافظة عليه لمعرفة الأخطاء وإمكانية تصحيحها قبل فوات الأوان، وذلك لكون الشركة ذات نشاط واسع وشامل التراب الولفي ضرورة فصل المصالح عن بعضها البعض مهاب المسير نحن لهياكل المؤسسة وتحقيق ناجعة للرقابة الجبائية القبلية على مستوى المؤسسة والتي تؤثر على نتائج الرقابة الجبائية الخارجية ضرورة إعداد دليل خاص بالشركة.

الفرع الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.

أولا : دراسة ايناس منشاوي (2015)¹ :

الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة هي : " ما تأثير تطبيق التسيير الجبائي في المجمعات الشركات على أداءها المالي ؟"

تم تنظيم وتقسيم هذه الدراسة على أساس تخصيص الجزء الأول من الدراسة لتحديد ممارسات التسيير الجبائي من قبل مجمعات الشركات بحيث تم تقسيمه إلى مبحثين ، مبحث أول يتحدث عن مجمعات الشركات في تونس بحيث يتم تسليط الضوء على واقعها ووضعها القانوني و الوزن الاقتصادي لها ، أما المبحث الثاني يتمحور حول تحليل الممارسات المختلفة التسيير الجبائي في مجمعات الشركات ، و بالنسبة للفصل الثاني تم تخصيصه لدراسة تأثير ممارسات التسيير الجبائي على الأداة المالي و الجبائي لمجمعات الشركات ، بحيث يتضمن المبحثين، مبحث أول خاص بالحديث عن الأداة المالي الجبائي لمجمعات الشركات و المبحث الثاني خاص بالدراسة الميدانية و التحقق من صحة النتائج و الفرضيات الموضوعية في الدراسة .

. دراسة انيس ميلح (2006)²:

عالج الباحث إشكالية تتمحور في ماهية أهمية التسيير الجبائي للمؤسسة؟

ركز الباحث على مفهوم واحد وهو التسيير الجبائي حيث قام بدارس هذا الأخير نظريا بتقسيمها إلى قسمين، القسم الأول يتكون من فصلين، يحتوي الفصل الأول على مفهوم و أهداف التسيير الجبائي وحدوده والفصل الثاني تطرق إلى الأثر الجبائي على أساس كل خيار تسييري للمؤسسة ، والقسم الثاني من خلال فصلين قام بتحليل التسيير الجبائي لضرائب المباشرة والغير مباشرة وطرق دفعهما.

¹ ines menchaoui ,identification et impact des pratiques de gestion fiscale sur la performance fiscale des groupes de societes :une etude menee dans le contexte tunisien, thèse en vue de l'obtention du titre de docteur en sciences de gestion universite de franche-comte ecole doctorale «langages, espaces, temps, societes», universite tunis el manar faculte des sciences economiques et de gestion de tunis, le 15 janvier 2015

² Anis mouilhi La gestion fiscale l'entreprise (cas la Tunisie) mémoire de fin d'étudier de troisième cycle spécialisé finance publique option fiscalité 2006,

المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

في هذا المطلب سنحاول استقراء الدراسات السابقة من خلال استعراض أهم نقاط و أوجه التشابه والاختلاف ما بين الدراسة الحالية و الدراسات التي سبق وعرضناها في المطلب الأول.

أولاً:نقاط الاختلاف والاتفاق بين الدراسات:

أوجه التشابه وأوجه الاختلاف:

نلاحظ من خلال الدراسات السابقة أن جميعها ركزت على الإطار النظري للتكاليف الجبائي وحدوده وأنواعها ومبادئه وتأثيرها على إستراتيجية المؤسسة الاقتصادية ، حيث اشتركت حل الدراسات حول هدف رئيسي واحد هو تدني التكاليف الجبائية .

- من حيث الهدف: معظم او جل الدراسات تهدف إلى عرض مفهوم التكاليف الجبائية وتوضيح العلاقة الموجودة بين التكاليف الجبائية والوضعية المالية للمؤسسة.

- من حيث المنهج: من حيث المستعمل استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليل لتوضيح جوانب الموضوع النظرية ، أما الدراسات السابقة استخدمت المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الموضوع.

- من حيث أدوات المستخدمة: من حيث أدوات التحليل المستخدمة والمتمثلة في دراسة ميدانية عن طريق دراسة حالة، أما الدراسات السابقة منهج دراسة الحالة و الاستبيان.

- من حيث العينة : شملت الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز بأدرار و مكاتب المحاسبة التي تعمل في هذا القطاع، أما الدراسات السابقة تناولت عينات مختلفة و اكبر .

- من حيث النتائج:اغلب الدراسات تحدث عن وجود علاقة بين التكاليف الجبائية والإستراتيجية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا في الفصل تناولنا في المبحث الأول الإطار النظري للتكاليف الجبائية و الاستراتيجية المالية للمؤسسة . حيث تطرقنا إلى التعريف بالتكاليف الجبائية وأهدافها والتعريف بالاستراتيجية والمؤسسة الاقتصادية . أما المبحث الثاني تناولنا الدراسات السابقة ، والتي تم من خلال إبراز أهم أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها، مع دراستنا، وما يميز دراستنا عن هذه الدراسات السابقة بين هذه الدراسات.

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية حول أثر

التكاليف الجبائية على

الإستراتيجية المالية للمؤسسة

الاقتصادية

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل الأول إلى مختلف الأدبيات النظرية المتعلقة بالتكاليف الجبائية و الإستراتيجية المالية و أيضا التعرض لمختلف الأدبيات التطبيقية (الدراسات التي سبق و أن أجريت حول الموضوع) و التي لها صلة وثيقة و مباشرة بموضوع بحثنا ، سنخصص هذا الفصل لإسقاط مختلف المفاهيم النظرية على دراستنا الميدانية من أجل ربط الجوانب النظرية التي قمنا بدرستها مع ما هو موجود فعليا في مؤسسات الاقتصادية.

من أجل هذا ارتأينا إجراء دراسة تطبيقية على إحدى المؤسسات الاقتصادية معتمدين في ذلك على أداتين أساسيتين هما المقابلة الشخصية مع المسؤولين المحاسبين و الجبائين في المؤسسة و الاطلاع على مختلف الوثائق الجبائية و المحاسبية لها من أجل الوصول في نهاية المطاف إلى إظهار اثر التكاليف الجبائية على الوضعية المالية لدى مؤسسة الاقتصادية. ولأجل تحقيق ذلك وقع اختيارنا على شركة توزيع الكهرباء و الغاز بأدرار ، حيث ركزت دراستنا على اثر التكاليف الجبائي كما قمنا بتحليل بعض الضرائب المدفوعة من سنة 2014 إلى سنة 2019 و تحليل للوضعية المالية للمؤسسة خلال نفس السنوات ، ثم قمنا بدراسة مدى تأثير التكاليف الجبائية على الوضعية المالية للمؤسسة ، ثم إلى النتائج و التي على أساسها تثبت صحة الفرضيات أو نفيها.

- المبحث الأول : تقديم الشركة الوطنية للكهرباء والغاز ومديرية التوزيع بأدرار :

تمهيد :

تعد الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز المستثمر الوحيد للطاقة بالجزائر ، إنتاجا و توزيعا إضافة إلى اختصاصها في شراء و بيع الغاز الطبيعي ، و هذا لإشباع حاجات مختلف زبائنهم للأغراض المنزلية أو الصناعية ، و سنتناول في هذا المبحث التطور التاريخي لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز و دراسة لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء و الغاز بأدرار .

المطلب الأول: تقديم الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز

الفرع الأول: التطور التاريخي لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء و الغاز :

طرأت على الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز عدة تغيرات تتبلور في المراحل التالية:¹

الفرع الأول: الفترة ما بين (1947 - 1968) :

تميزت هذه الفترة بتأميم إدارة الاستعمار للشركة الخاصة LEBON عام 1947 و التي كانت تنشط في الجزائر في مجال الطاقة الكهربائية و الغاز ، و تأسيس شركة كهرباء و غاز الجزائر (EGA) ، و في الخمسينيات تم تأسيس فرع لها من أجل ترقية استعمال الغاز في الأجهزة المنزلية و المسمى (AAVEG) .

الفرع الثاني : الفترة ما بين (1969 - 1981) :

تم إنشاء المؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز بموجب الامر رقم 95/69 المؤرخ في 26 جويلية 1969 و الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية في 01 أوت 1969، بإنشاء شركة كهرباء و غاز الجزائر و التي ألغيت بموجب نفس الأمر، و الذي حدد المهمة العامة للسياسة الطاقوية الوطنية، (باحتمار الإنتاج ، و النقل ، و التوزيع) و قد تمكنت المؤسسة في هذه الفترة من تحقيق أهدافها من خلال تطوير الإمكانيات و القدرات الداخلية لها .

¹ مقابلة شخصية مع بختي عبد الصمد، رئيس مصلحة الاستغلال المحاسبي، الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز ادرار ، 2022/04/27 على الساعة 13:30

الفرع الثالث : الفترة ما بين (1982 - 1994).

تميزت هذه الفترة بإعادة هيكلة المؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز، شأنها شأن الكثير من المؤسسات

العمومية آنذاك، وظهرت ستة مؤسسات جديدة نتيجة لإعادة هيكلتها و هي:

*مؤسسة كهركيب (KAHRKIB) : المؤسسة الوطنية للأشغال و التركيبات الكهربائية التي تم إنشائها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 82 / 306 المؤرخ في 16 أكتوبر 1982 م .

*مؤسسة كهريف (KAHIF) المؤسسة الوطنية للأشغال الكهربائية ، التي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم : 82 / 307 المؤرخ في 16 أكتوبر 1982 م .

*مؤسسة كنگاز (KANAGAZ) : المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات ، و التي تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم : 82 / 308 و المؤرخ في 16 أكتوبر 1982 م

*مؤسسة أو تركيب (ETTERKIB) : المؤسسة الوطنية للتركيب الصناعي ، التي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم : 82 / 309 المؤرخ في 16 أكتوبر 1982 م .

*مؤسسة إنيرجا (INERGA) المؤسسة الوطنية لإنجاز البنية التحتية للطاقة ، و التي تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم : 83 / 601 و المؤرخ في 20 أكتوبر 1983 م .

*مؤسسة A . M . C : المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس و المراقبة ، و بموجب القانون 07/85 المؤرخ في 06 أوت 1985م تم وضع شروط تطبيق نشاطات إنتاج و توزيع الطاقة ، و ضبط حقوق و واجبات المؤسسة في ظل الاحتكار .

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91 / 475 المؤرخ في 14ديسمبر 1991م ، تم تغيير الطبيعة القانونية للمؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز لتصبح مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تمهيدا لدخول الدولة إلى اقتصاد السوق ، و بثت مجموعة من القوانين التي التي بناء عليها يمكن للشركة الوطنية للكهرباء و الغاز امتلاك رؤوس الأموال في الشركات التالية :

*شركة النقل و الصيانة اليدوية الممتازة للأجهزة الصناعية (TRASMEX) .

*الشركة الجزائرية للخدمات الإلكترونية العامة (ALGESCO) .

*الشركة المختلطة الجزائرية الفرنسية للهندسة الغازية (SAFIR).

*الشركة الجزائرية للميكانيكا الثقيلة و التصفيح تحت الضغط (SIAS).

*شركة الوقاية و النشاط الأمني (SPAS).

*الشركة المختلطة لحراسة و أمن الأشخاص و الأشياء (SGS).

الفرع الرابع : الفترة ما بين (1995-2001)

تميزت هذه الفترة بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 280/95 المؤرخ في 17 أكتوبر 1995م الذي تضمن تأكيد الطابع الصناعي و التجاري للمؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز (EPIC) و بقائها تحت وصاية وزارة الطاقة و المناجم ، و بهذا تمتعت سونلغاز بالاستعمال المالي إضافة لتمتعها بالشخصية المعنوية ، أصبحت تسيير حسب قواعد القانون العام في علاقتها مع الدول .

الفرع الخامس : الفترة ما بين (2002-2003)

تميزت هذه الفترة بتغيير الشكل القانوني للمؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز من مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري لتصبح شركة ذات أسهم (SPA) ، و ذلك بموجب المرسوم الرئاسي 195/02 المؤرخ في 01 جوان 2002 ، و الذي حدد النظام القانوني للشركة الجزائرية للكهرباء و الغاز و حدد لها الأهداف التالية :

*نقل الكهرباء و الغاز لحاجات السوق الوطنية - الإنتاج - النقل-التوزيع و تجارة الطاقة الكهربائية في الخارج.

*توزيع و تجارة الغاز عن طرق القنوات في الجزائر و في الخارج .

*التممية و التزويد بجميع خدمات الطاقة .

*دراسة و تطوير و إعادة تقويم كل أشكال مصادر الطاقة .

*تتمية كافة أشكال التعامل في الجزائر و خارج الجزائر ، بين الشركات الجزائرية و الخارجية.

*إنشاء الفروع و مشاركة جميع الشركات بالقيم المنقولة و رؤوس الأموال في الشركات الموجودة في الجزائر و خارجها .

*تتمية كافة النشاطات التي لها علاقة مباشرة و غير مباشرة بالصناعة الكهربائية و الغازية .

الفرع السادس : الفترة ما بين (2004-2006)

تميزت هذه الفترة بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 2005/03 و المؤرخ في 30 أفريل 2005م الذي تضمن هيكلة قطاع توزيع الكهرباء و الغاز ، حيث تم اختفاء مناطق التوزيع ، و تقسيم المديرية العامة للتوزيع إلى أربع مناطق و هي (المديرية العامة للتوزيع الوسط ، المديرية العامة للتوزيع الجزائر ، المديرية العامة للتوزيع الشرق ، المديرية العامة للتوزيع الغرب) .

و بموجب هذا القرار تحولت مراكز التوزيع إلى مديريات جهوية تتبع مباشرة للمديرية العامة للتوزيع ، كما تحولت المصالح على مستوى كل مديرية إلى أقسام و أصبح كل قسم يحتوي على مجموعة من المصالح بالنظر إلى أهمية القسم في الإستراتيجية العامة للتوزيع .

الفرع الثاني : تقديم الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بأدرار

*تعد مديرية التوزيع بأدرار أحد ممثلي شركة سونلغاز على المستويين المحلي و الوطني حيث تعمل تحت وصاية المديرية العامة للتوزيع بوهران .

-تقديم مديرية التوزيع بأدرار .

مديرية التوزيع بأدرار هي أحد مديريات التوزيع التابعة للمديرية العامة للتوزيع بوهران ، تأسست سنة (2005) بعد أن كانت مجرد مركز تابع لمنطقة التوزيع ببشار ، وذلك لأتساع حجم زبائنها ، و زيادة احتياجاتهم . و في إطار السياسة العامة لإعادة هيكلة الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز طبقا للأحكام القانونية المنظمة للشركات التجارية (شركة مساهمة).

المطلب الثاني : مهام الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بأدرار :

تتمثل مهام الشركة في:¹

*شراء الطاقة الكهربائية و الغازية و إعادة بيعها للزبائن بتوتر (منخفض ، متوسط ، عالي) .

*المساهمة في إعداد السياسة للشركة .

*مراقبة و متابعة كل شبكات توصيل الكهرباء و قنوات توزيع الغاز ، لضمان التوريد الدائم لها .

*تلبية حاجات الزبائن من الكهرباء و الغاز ، و تقديم النصائح لهم في حدود دفتر الشروط .

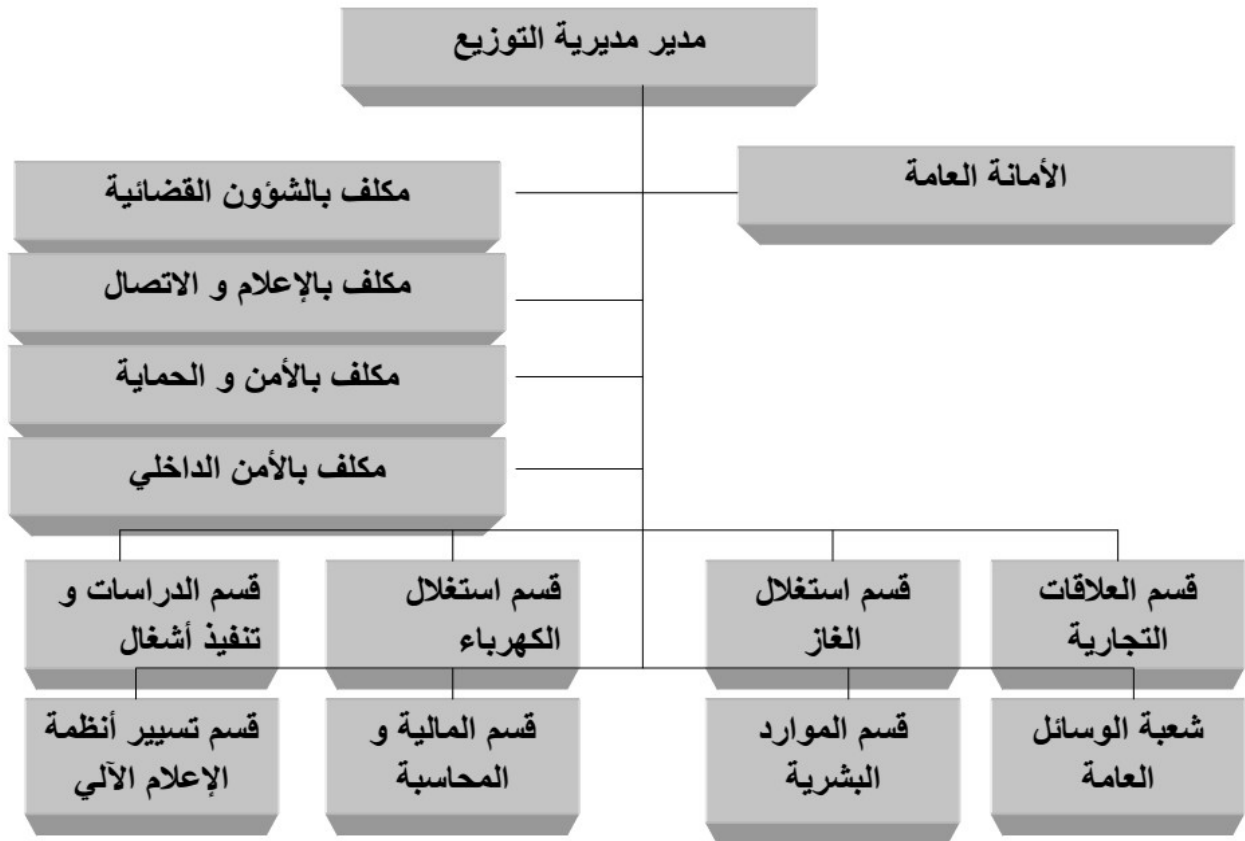
*إقرار برامج المالية .

¹ مقابلة شخصية مع بختي عبد الصمد ، مرجع سبق ذكره ، 2022/04/27 على الساعة 15:00

- * العمل على إتقان وظائف إدارة الموارد البشرية ، و التنمية الدائمة لأفراد الشركة .
- * ضمان أمن و سلامة الأشخاص و الأشياء المرتبطة و المتعلقة بعملية التوزيع .
- * المساهمة في صيانة نظام التسيير ، و ضمان التسيير الجيد للمخزون .
- * توفير الوسائل الضرورية لتزويد كامل التراب الوطني بالكهرباء و الغاز .

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بأردار
و يتمثل في المخطط التالي :

الشكل 01: الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع بأردار



المصدر : مستخرج من وثائق الشركة

المبحث الثاني:تحليل اثر التكاليف الجبائية على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

سنحاول من خلال هذا المطلب تقييم الوضعية الجبائية للمؤسسة من خلال تحليل لبعض الأرقام التي سجلتها المؤسسة ، وتحليل والتعليق على الوضعية المالية للمؤسسة و التكاليف الجبائية الخاضعة لها من أجل الوصول إلى إجابات الإشكالية الرئيسية للموضوع، وكذلك التأكد من صحة الفرضيات المطروحة.

المطلب الأول:أهم التكاليف الجبائية التي تخضع لها الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بأدرار :

- الضرائب و الرسوم التي تخضع لها

أولاً: الضريبة على الدخل الإجمالي:IRG/SALAIRE

إن الضريبة على الدخل الإجمالي هي ضريبة شهرية تقطع من الأجور والتعويضات والمكافآت التي يتحصل عليها المستخدمون، أي أنها ضريبة تقع على عاتق الأجراء والمؤسسة مكلفة بجمعها، حيث يتم دفعها شهريا ويتم التصريح بها في وثيقة (G50).انظر الملحق¹01

الجدول رقم 01:الضريبة على الدخل الإجمالي لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز

الوحدة:مليون دينار جزائري

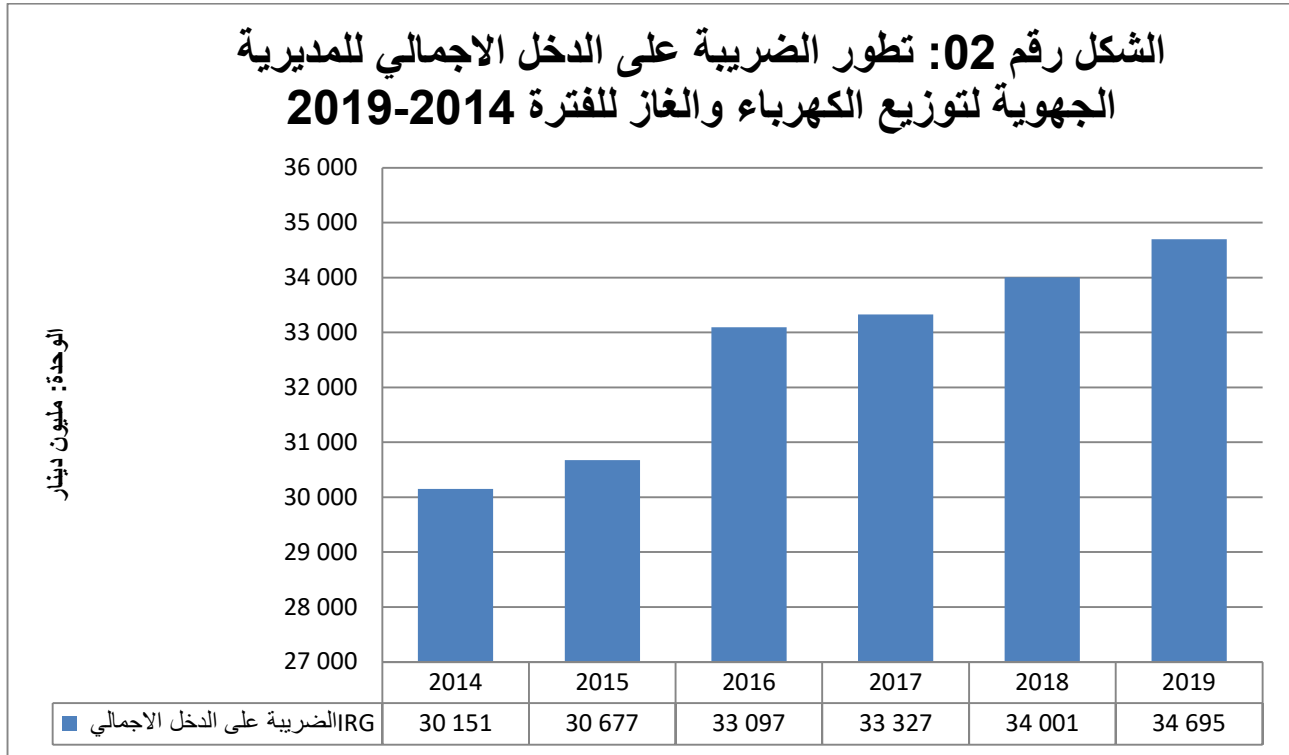
السنة	الضريبة على الدخل الإجمالي
2014	30,151
2015	30,677
2016	33,097
2017	33,327
2018	34,001
2019	34,695

المصدر من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من الجدول أن الضريبة على الدخل الإجمالي IRG عرفت ارتفاع خلال كل السنوات من 2014 الى 2019، فقد بلغت قيمة الضريبة على الدخل سنة 2014 حوالي 30.151 مليون دج، لتسجل زيادة سنة 2015 بنسبة 1.8% عن السنة السابقة لتصبح حوالي 30.677 مليون دج ، لتواصل الزيادة سنة 2016 بنسبة 7.9% وتسجل 33.097 مليون دج ، كما أنها عرفت ارتفاع سنة 2017 بقيمة 0.23 مليون دج أكثر من سنة 2016، إما عن سنة 2018 فقد لاحظنا زيادة بنسبة 2% عن سنة 2017، وقد سجلت سنة 2019

¹ مقابلة شخصية مع بختي عبد الصمد ، مرجع سبق ذكره ، 2022/04/27 على الساعة 15:30

ارتفاع ضئيل عن سنة 2018 يقدر بـ 0.69 مليون دج. بما أن الضريبة على الدخل الإجمالي عرفت ارتفاع خلال كل السنوات من 2014 إلى 2019 من 30.151 مليون دج إلى 34.695 اي بزيادة قدرها 4.544 مليون دج بنسبة 15% وهذا راجع إلى تطور في أرباح المؤسسة .
والشكل البياني الموالي يوضح تطور في قيمة الضريبة على الدخل الإجمالي للفترة من 2014 الى 2019:



المصدر من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01

ثانيا: الرسم على النشاط المهني TAP:

يتعين على المؤسسة الدفع الشهري لهذا الرسم كما يجب عليها إبراز بوضوح جزء رقم الأعمال الذي يستفيد من التخفيض عند تطبيق الأحكام الخاصة به، كما يجب دعم التصريح بجدول يتضمن كل المعلومات المتعلقة بالزبائن المتعاملين مع المؤسسة غير أنه يمكن التسديد ثلاثيا إذا كان رقم الأعمال السنوي يتراوح بين 50.000 دج أو 80.000 دج (الدفعات المستحقة) أو بين 15.000 و 30.000 دج بالنسبة للإيرادات المهنية. ويتم التصريح بها في وثيقة (G50).¹

الجدول الموالي يوضح تطور في قيمة الرسم على النشاط المهني TAP من سنة 2014 الى سنة 2019

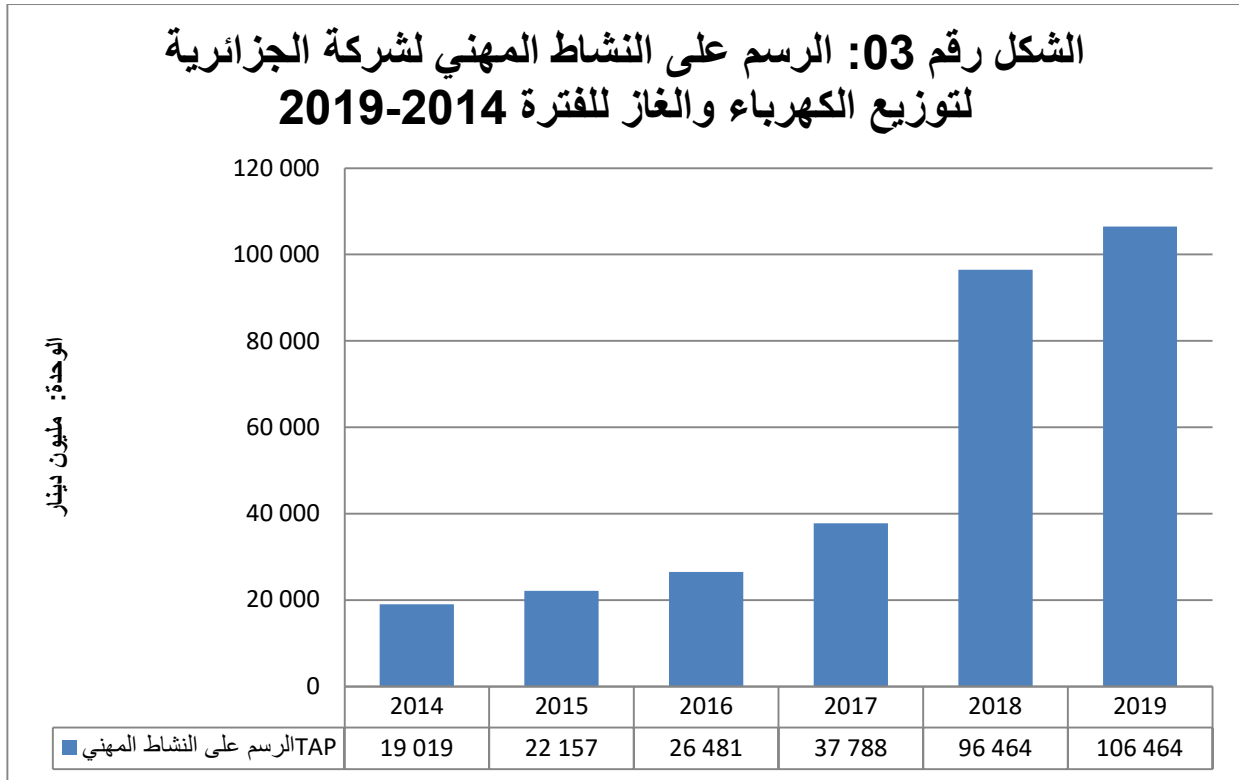
¹ مقابلة شخصية مع بختي عبد الصمد ، مرجع سبق ذكره ، 2022/04/27 على الساعة 15:30

الجدول رقم 02: الرسم على النشاط المهني لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز :

السنة	الرسم على النشاط المهني TAP
2014	19,019
2015	22,157
2016	26,481
2017	37,788
2018	96,464
2019	106,464

المصدر من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

بالنسبة للرسم على النشاط المهني TAP فقد عرف ارتفاع على مدار سنوات الدراسة من 2014 الى سنة 2019, حيث سجل الرسم على النشاط المهني في سنة 2014 قيمة تقدر ب 19.019 مليون دج ,وفي سنة 2015 حوالي 22.157 مليون دج زيادة بنسبة 16 % , كما عرفت زيادة في سنة 2016 بنسبة 20% عن السنة السابقة ليصبح 26.481 مليون دج , أما عن سنة 2017 فقد سجل الرسم 37.788 مليون دج أي زيادة بنسبة 42% عن سنة 2016 ,وفي سنة 2018 بلغت قيمة الرسم 96.464 مليون دج أي زيادة بقيمة 58.676 مليون دج وفي آخر سنة للدراسة سنة 2019 بلغت قيمة الرسم 106.464 مليون دج اي زيادة بنسبة 10% عن سنة 2018. بما أن الرسم على النشاط المهني عرف ارتفاع خلال فترة الدراسة من 2014 إلى 2019 بقيمة 87.445 مليون دج ، وهذه الزيادة راجعة إلى زيادة في رقم الأعمال. والشكل البياني الموالي يوضح تطور في قيمة الرسم على النشاط المهني للفترة من 2014 الى 2019:



المصدر من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02

المطلب الثاني: تحليل الوضعية الجبائية و المالية لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء و الغاز

بأدرار:

اولا: الوضعية المالية :

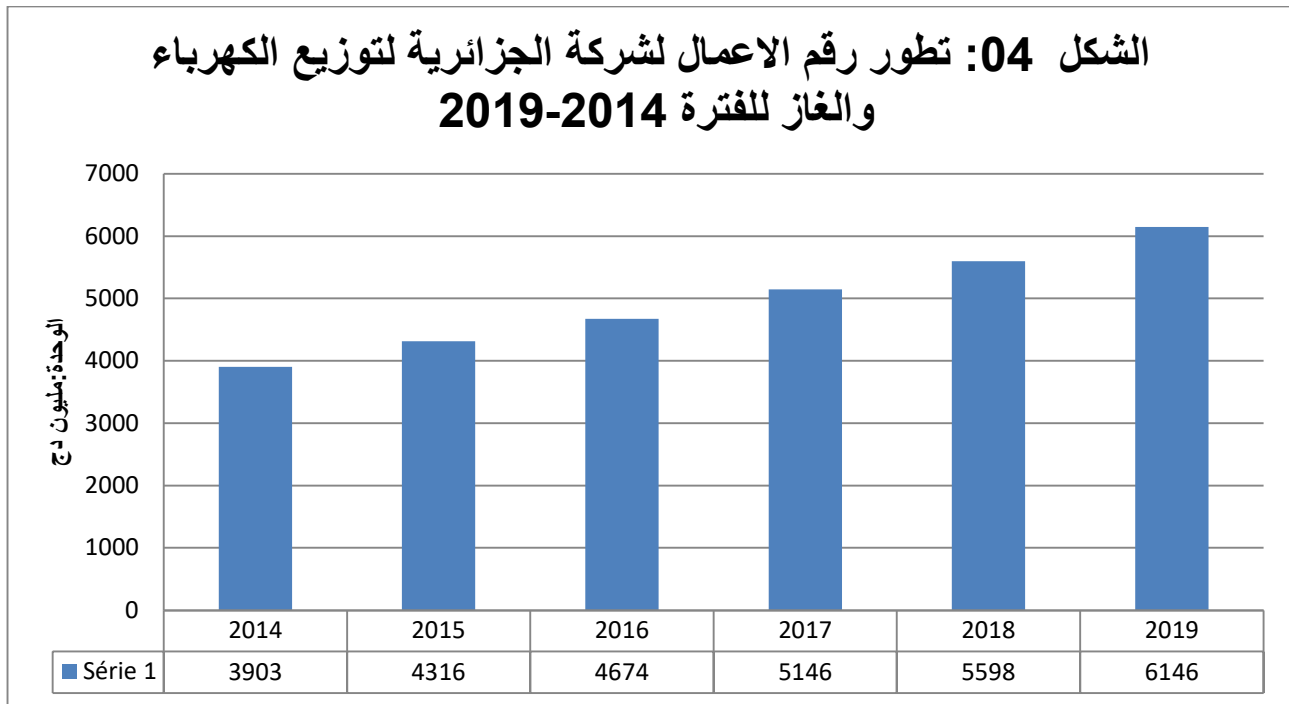
الوحدة: مليون دج

الجدول رقم 03: الوضعية المالية للمؤسسة

السنة	رقم الأعمال	النتيجة الصافية	تكاليف الاستغلال
2014	3903	477	507.306
2015	4316	632	408.094
2016	4674	683	352.471
2017	5146	803	310.187
2018	5598	1505	253.543
2019	6146	2735	106.302

المصدر من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

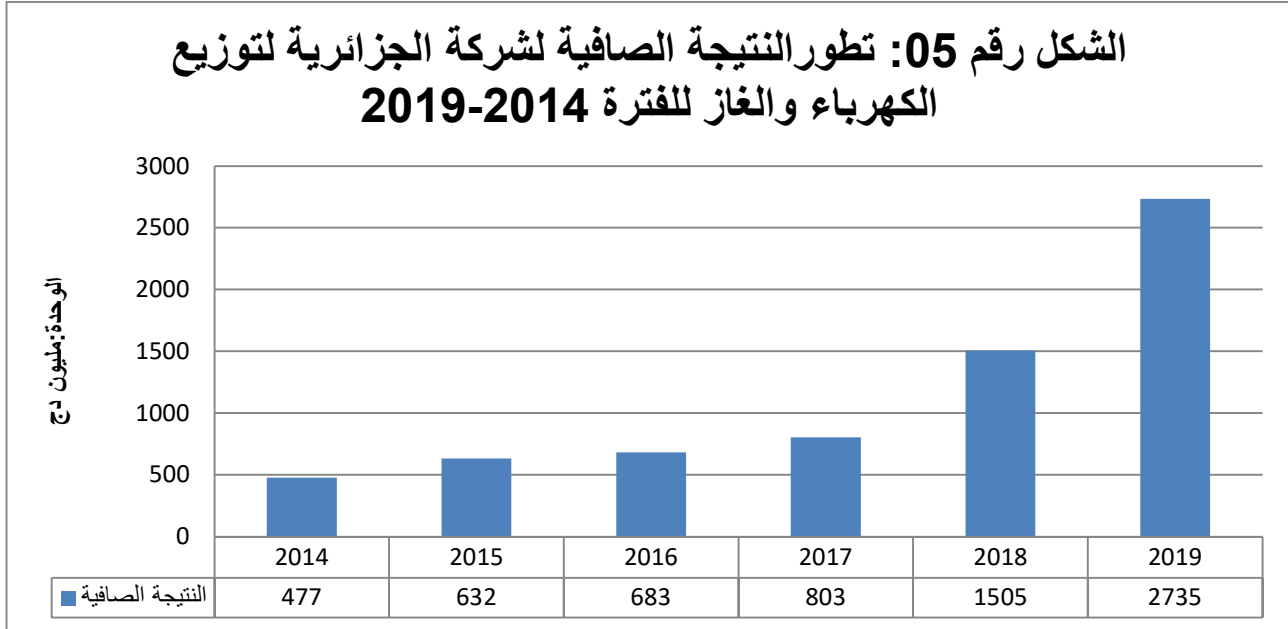
بالنسبة لرقم الأعمال فقد عرف تطور ايجابي خلال كل السنوات من 2014 إلى 2019, فقد سجل رقم الأعمال قيمة تقدر بـ 3903 مليون دج خلال سنة 2014, ليزداد سنة 2015 بنسبة 10% عن السنة السابقة , و في سنة 2016 بلغ رقم الأعمال 4674 مليون دج أي قدرت نسبة الزيادة بـ 8% مقارنة بسنة 2015, واستمرت هذه الزيادة سنة 2017 إلى أن بلغ رقم الأعمال 5146 مليون دج أي زيادة بنسبة 10% عن السنة السابقة , ليواصل الزيادة سنة 2018 وبلغ 5598 مليون دج , كما أن رقم الأعمال عرف زيادة سنة 2019 قدرت بنسبة 9% عن السنة السابقة لتصبح قيمته 6146 مليون دج. والشكل البياني الموالي يوضح تطور في قيمة رقم الأعمال للفترة من 2014 إلى 2019:



المصدر من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03

بالنسبة للنتيجة الصافية من الجدول نلاحظ أنها قد سجلت ارتفاع على مدار السنوات من 2014 إلى 2019 , حيث سجلت ربح بقيمة 477 مليون دج سنة 2014, لترتفع سنة 2015 بنسبة 32% عن سنة 2014 , و تواصل الزيادة سنة 2016 لتحقق ربح بقيمة 683 مليون دج , أما عن سنة 2017 سجلت ربح بقيمة 803 مليون دج زيادة بنسبة 17% عن سنة 2016, و في سنة 2018 عرفت زيادة بنسبة 87% لتصبح 1505 مليون دج , وفي سنة 2019 كانت قيمة الربح 2735 مليون دج , وهذا راجع لتوسع نشاط المؤسسة .

والشكل البياني الموالي يوضح تطور في قيمة النتيجة الصافية للفترة من 2014 الى 2019:

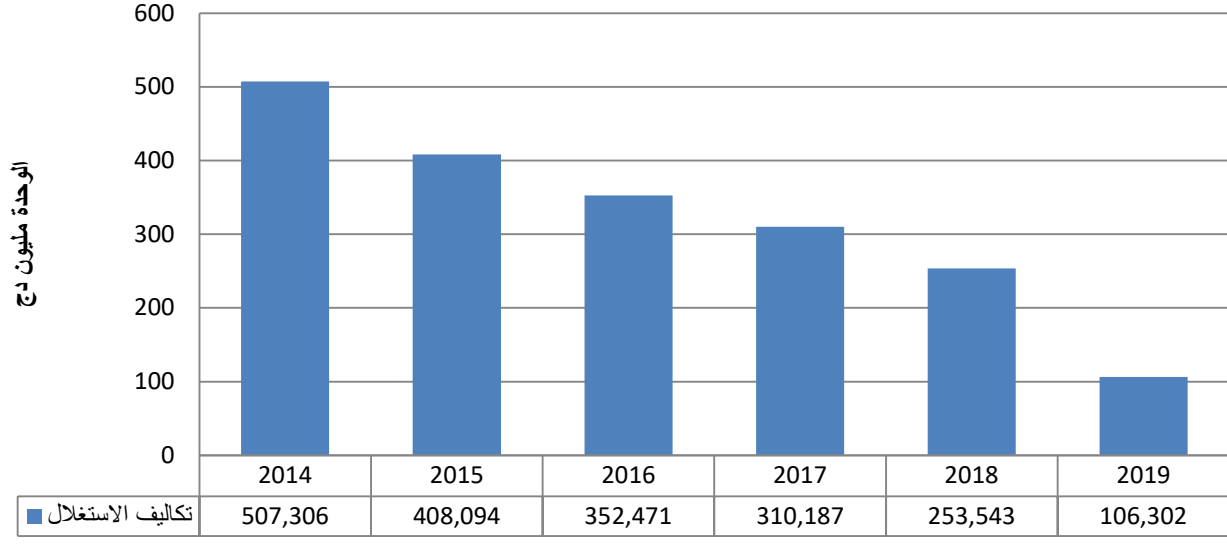


المصدر من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03

بالنسبة لتكاليف الاستغلال فهي تمثل مختلف التكاليف التي تتحملها المؤسسة، وقد عرفت التكاليف تراجع على مدار سنوات الدراسة من 2014 الى 2019، ففي سنة 2014 كانت قيمة التكاليف التي تتحملها المؤسسة هي 507.306 مليون دج ، وفي سنة 2015 انخفضت التكاليف بنسبة 24% مقارنة بالسنة السابقة، أما عن سنة 2016 بلغت قيمة التكاليف 352.471 مليون دج أي انخفاض بنسبة 15% عن السنة السابقة، وفي سنة 2017 انخفضت التكاليف بنسبة 13% عن السنة السابقة لتصبح 310.187 مليون دج ، لتتخفف سنة 2018 بنسبة 22% وتصبح 253.543 مليون دج ، وتتنخفض كذلك سنة 2019 بقيمة 147.241 مليون دج وتصبح 106.302 مليون دج .

والشكل البياني الموالي يوضح تطور في قيمة تكاليف الاستغلال للفترة من 2014 الى 2019:

الشكل رقم 06: تطور تكاليف الاستغلال لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز للفترة 2014-2019



المصدر من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03

المطلب الثالث: اثر التكاليف الجبائية على الإستراتيجية المالية للمؤسسة :
الجدول رقم 04: اثر التكاليف الجبائية على الوضعية المالية للمؤسسة

الوحدة مليون دج

السنة	التكاليف الجبائية (IRG+TAP)	رقم الأعمال	النتيجة الصافية	نسبة تأثير التكاليف الجبائية على النتيجة الصافية	نسبة تأثير التكاليف الجبائية على رقم الأعمال
2014	49.17	3903	477	%10	%1.2
2015	52.834	4316	632	%8	%1.2
2016	59.578	4674	683	%8	%1.3
2017	71.115	5146	803	%8	%1.3
2018	130.465	5598	1505	%8	%2.3
2019	141.159	6146	2735	%5	%2.3

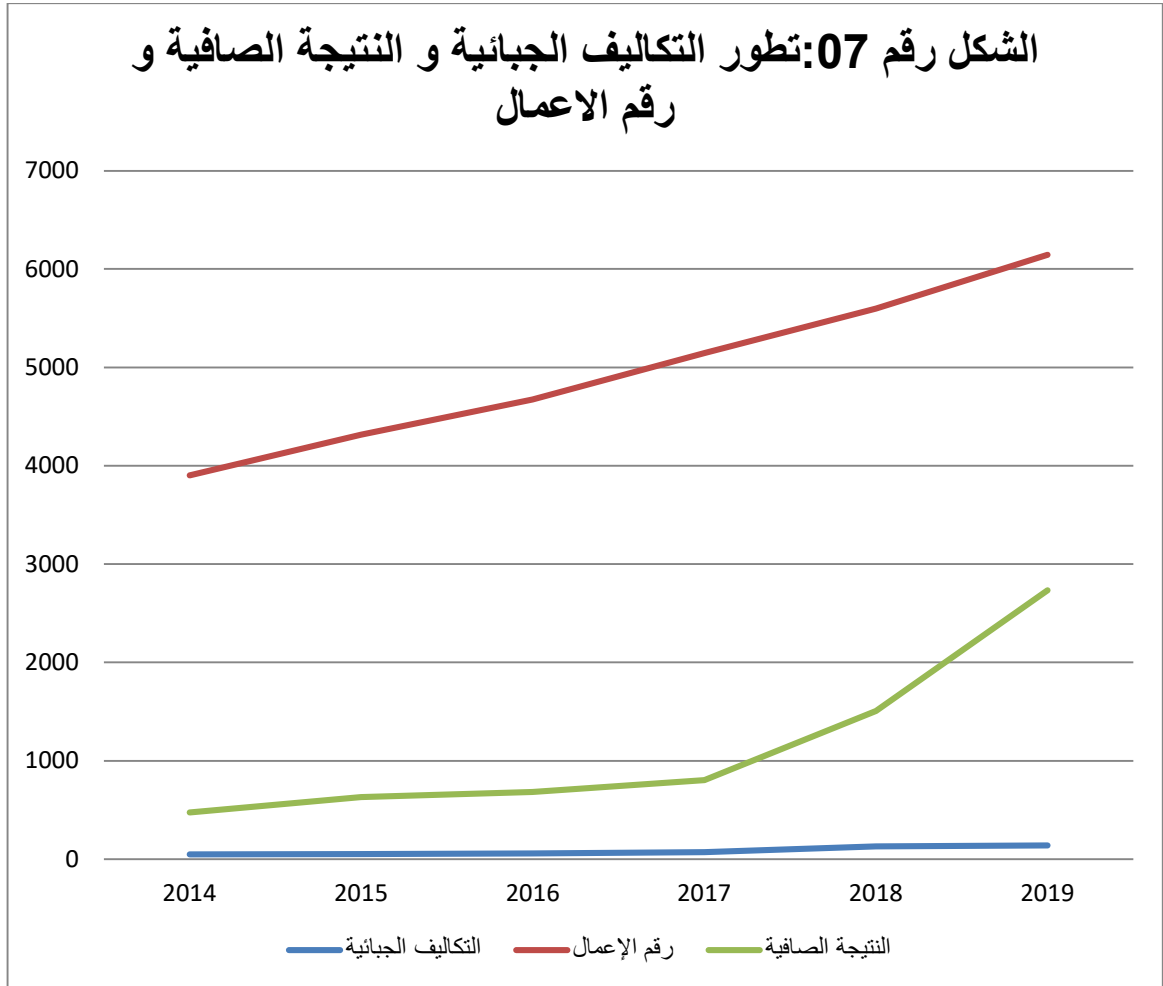
المصدر من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية حول اثر التكاليف الجبائية على الإستراتيجية المالية للمؤسسة الاقتصادية

نلاحظ من الجدول رقم 04 زيادة التكاليف الجبائية خلال كل السنوات من 2014 إلى 2019 حيث بلغت قيمة التكاليف الجبائية 49.17 مليون دج في سنة 2014 ، و سجلت سنة 2019 قيمة تقدر ب 141.159 مليون دج ، و هذا راجع الى زيادة رقم الاعمال و النتيجة الصافية. ولاحظنا من الجدول ايضا زيادة في كل من رقم الاعمال و القيمة الصافية خلال كل السنوات من 2014 إلى 2019 و هذا راجع لتوسع نشاط المؤسسة خلال هذه الفترة . كما لاحظنا نسبة تأثير التكاليف الجبائية على رقم الأعمال كانت اقل من تأثيرها على النتيجة الصافية.

والشكل البياني الموالي يوضح تطور التكاليف الجبائية و النتيجة الصافية و رقم الأعمال .

الوحدة مليون دج



المصدر من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 04

الجدول رقم 05: اثر التكاليف الإجمالية على رقم الأعمال و النتيجة الصافية

الوحدة مليون دج

السنة	التكاليف الإجمالية(التكاليف الجبائية و تكاليف الاستغلال)	رقم الأعمال	النتيجة الصافية	نسبة اثر التكاليف على النتيجة الصافية	نسبة اثر التكاليف على رقم الأعمال
2014	556.476	3903	477	%116	%14
2015	460.928	4316	632	%70	%10
2016	412.049	4674	683	%60	%9
2017	381.302	5146	803	%47	%7
2018	384.008	5598	1505	%25	%6.5
2019	247.461	6146	2735	%9	%4

المصدر من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

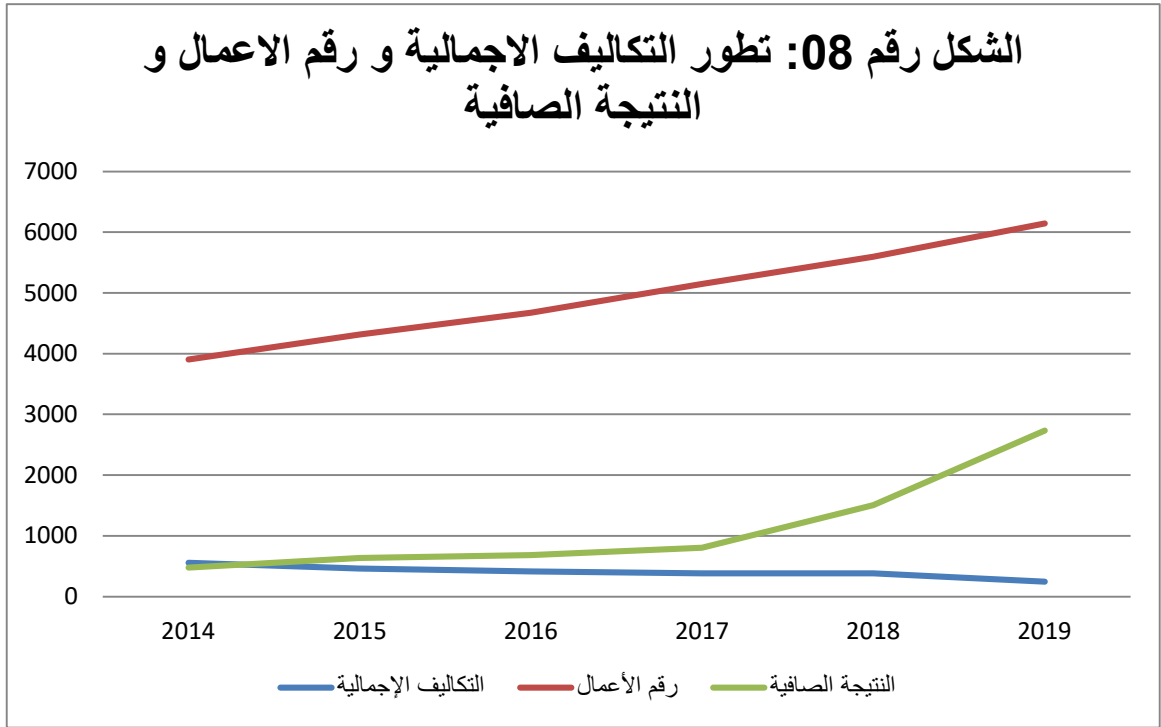
نلاحظ من خلال الجدول أن التكاليف الإجمالية في انخفاض مستمر خلال فترة الدراسة ، وهذا يقابله ارتفاع مستمر في النتيجة الصافية ورقم الأعمال ، حيث انخفضت التكاليف الإجمالية من سنة 2014 إلى سنة 2015

بنسبة 20% في حين ارتفع رقم الأعمال بـ 10% والنتيجة الصافية بـ 32% ، واستمرت التكاليف الإجمالية في الانخفاض ورقم الأعمال والنتيجة الصافية في الإرتفاع ، وهذا ما يفسر انخفاض نسبة التكاليف الإجمالية على رقم الأعمال وانخفاض نسبة التكاليف الإجمالية على النتيجة الصافية ، وبالتالي وجود علاقة عكسية بين التكاليف الإجمالية ورقم الأعمال من جهة ، والنتيجة الصافية من جهة اخرى.

كما نلاحظ أن تأثير التكاليف الإجمالية كان أكبر على النتيجة الصافية مقارنة برقم الأعمال، كما تجدر الإشارة إلى إن تكاليف الاستغلال لها الحصة الأكبر في التكاليف الإجمالية مقارنة بالتكاليف الجبائية، بنسبة تفوق 50%

والشكل البياني الموالي يوضح تطور التكاليف الإجمالية و رقم الأعمال و النتيجة الصافية لسنة 2014 الى 2019

الوحدة مليون دج



المصدر من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة على الإشكالية و المتمثلة في " كيف تؤثر التكاليف الجبائية على الإستراتيجية المالية للمؤسسة الاقتصادية ؟ " ، وذلك من خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها على الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بأدرار ، ومن خلال إجراءنا لمقابلات شخصية مع المسيرين الجبائين في المؤسسة و الاطلاع على التصريحات الشهرية و السنوية للمؤسسة ، فقد تناولنا في هذا الفصل مبحثين ، في المبحث الأول تم تقديم مكان الدراسة ، وفي المبحث الثاني قمنا بتحليل الوضعية الجبائية و المالية للمؤسسة ، حيث تبينا لنا أن هناك علاقة بين التكاليف الجبائية و الوضعية المالية للمؤسسة .

خاتمة

خلاصة عامة:

ترتبط الجباية بشكل رئيسي و مباشر بالإستراتيجية المالية للمؤسسة، وفي كثير من الحالات تتسبب الضرائب في انهيار المؤسسة، حيث بات من الضروري على المؤسسة فهم نظرية الجباية وعلاقتها بنظريات التمويل المالي فهما جيدا يمكنها من بناء إستراتيجية مالية فعالة، فالوضعية المالية للمؤسسة تتأثر بالتكاليف الجبائية وقد يمتد هذا التأثير لسنوات قادمة ، ولذلك يجب الاهتمام على كيفية تأثير المتغير الجبائي على كل قرارات المالية الحالية والمستقبلية بحيث تكون لديهم القدرة ضمن هذا التأثير على تحقيق الأمن الجبائي والمالي للمؤسسة والفعالية الجبائية من أجل دعم الإستراتيجية المالية وتحقيق الأهداف الكبرى للمؤسسة.

من خلال طرحنا للإشكالية: **كيف تؤثر التكاليف الجبائية على الإستراتيجية المالية للمؤسسة الاقتصادية؟**

أن التكاليف الجبائية ترتبط ارتباطا وثيقا بمؤشر رقم الأعمال وترتبط كذلك بمؤشر النتيجة الصافية المحققة حيث كلما كانت هناك زيادة في مؤشر رقم الأعمال أو النتيجة الصافية يتبعه زيادة في التكاليف الجبائية و العكس صحيح اما في حالة العجز يكون تأثير التكاليف الجبائية على مستقبل المؤسسة .

2. اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى : توجد علاقة طردية بين التكاليف الجبائية و الإستراتيجية المالية للمؤسسة.

انطلاقا مما تطرقنا له في الدراسة ، وتحليلنا للوضعيات الجبائية و الوضعية المالي للمؤسسة ، وبناءا على ما تحصلنا عليه تتأكد صحة الفرضية الأولى و ذلك بوجود علاقة طردية بين التكاليف الجبائية و الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية حيث أي زيادة في رقم الأعمال او النتيجة الصافية يصطحبه زيادة في التكاليف الجبائية .

الفرضية الثانية : للتكاليف الجبائية تأثير على الإستراتيجية المالية للمؤسسة.

تتأثر الإستراتيجية المالية للمؤسسة الاقتصادية بالتكاليف الجبائية وهذا التأثير قد يمتد حتى لسنوات قادمة في حالة كانت المؤسسة عاجزة ، وهذا ما يؤكد و يدعم صحة الفرضية .

3. نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة توصلنا إلى :

1. تؤثر الجباية بشكل مباشر على المؤسسة من خلال الأثر المالي والنتاج عنه .
2. القائمين على المؤسسة على دراية بأهمية تأثير التكاليف على الوضعية المالية للمؤسسة.
3. تؤخذ بعين الاعتبار التكاليف الجبائية التي تخضع لها المؤسسة.
4. قد يمتد اثر التكاليف الجبائية على مستقبل المؤسسة .

5. هناك علاقة طردية بين التكاليف الجبائية والوضع المالية للمؤسسة الاقتصادية .

4.التوصيات :

أما بالنسبة للتوصيات فتتمثل في :

- 1.إن عملية تسيير التكاليف الجبائية لها دور مهم توجيه الإستراتيجية المالية للمؤسسة .
 - 2.يجب على المؤسسة أثناء اتخاذها لقرارات التمويل أن تكون لها دراية تامة بأثر التكاليف الجبائية على وضعيتها المالية .
 3. يجب على المؤسسة أن تدرك أن تسيير المتغير الجبائي بشكل تقني مرجعه الأساسي التشريع الجبائي وأن تخصص له حيزا هاما من إدارتها المالية.
 4. إدراج العامل الضريبي في إستراتيجية وأهداف المؤسسة الاقتصادية .
 - 5.ضرورة الاهتمام بالقوانين الجبائية والتشريعات، من أجل الاستفادة من الاختيارات والامتيازات الجبائية .
 6. ضرورة فتح معاهد ودورات تدريبية في الجباية للتعرف أكثر على الممارسات الجبائية و أثرها على المؤسسة
- #### 5.آفاق الدراسة :

وفي النهاية نجد أن البحث مازال مفتوحا بكل الجوانب المختلفة للموضوع , لذلك يبقى البحث في مجالاته خصبا و نختتم دراستنا ببعض النقاط البحثية التي نأمل أن تكون الدراسات في المستقبل على النحو التالي :

- الأثر الضريبي وأسس التقييم المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية .
- دور التسيير الجبائي في صناعة القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية .
- دور العامل الجبائي في صناعة القرار التمويلي في المؤسسات.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

- إغالم شعطات، المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS توميديا للطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة، 2009،
- ❖ قانون المحاسبة، مجموعة نصوص تشريعية وتنظيمية متعلقة بقانون المحاسبة، برثي للنشر، الجزائر، 2011،
- ❖ لخضر علاوي، معايير المحاسبية الدولية PAGES BLEUES INTERNATIONALES IAS/IFRS الجزائر ، 2012،
- ❖ ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العام، الجزائر، الطبعة الأولى، 1998
- ❖ عرباجي إسماعيل، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، الجزائر، 1999،
- ❖ عمر صخري ، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2006،
- ❖ - نبيل مرسي خليل، التخطيط الاستراتيجي، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية - مصر، 1996

❖ المذكرات والأطروحات:

- ❖ شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير و علوم تجارية تخصص تسيير المالية العامة، 2010 جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،
- ❖ - إبراهيم بختي، " دور الأنترنت وتطبيقاته في مجال التسويق دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003،

❖ القوانين والمراسم :

- ❖ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 25 ماي 2019م،
- ❖ قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية، 2018

❖ المراجع باللغة الأجنبية

- ines menchaoui ,identification et impact des pratiques de gestion fiscale sur la performance fiscale des groupes de societes :une etude menee dans le contexte tunisien, thèse en vue de l'obtention du titre de docteur en sciences de gestion universite de franche-comte ecole doctorale «langages, espaces, temps, societes», universite tunis el manar faculte des sciences economiques et de gestion de tunis, le 15 janvier 2015
- Anis mouilhi La gestion fiscale l'entreprise (cas la Tunisie) mémoire de fin d'étudier de troisième cycle spécialisé finance publique option fiscalité 2006,

❖ قابلة شخصية:

❖ مقابلة شخصية مع بختي عبد الصمد، رئيس مصلحة الاستغلال المحاسبي، الشركة الجزائرية لتوزيع

الكهرباء والغاز ادرار ، 2022/04/27

ملاحق

DIRECTION GENERAL DES IMPOTS

DIRECTION DES IMPOTS DE LA

WILAYYA DE ADRAR

INSPECTION DES IMPOTS DE ADRAR

MOIS DE
2017

A RAPPELER
OBLIGATOIREMENT

IMPOTS ET TAXES PERCUS AU COMPTANT
OU PAR VOIE DE RÉTENUE A LA SOURCE

DECLARATION TENANT LIEU DE BORDEREAU - AVIS DE VERSEMENT

Series G (N°501/2003)

ATTENTION

La présente déclaration doit être
déposée à la recette des impôts
dans les VINGT PREMIER
JOURS DU MOIS

RECETTES DES IMPOTS DE
01 NOVEMBRE ADRAR

COMMUNE DE ADRAR

Identifiant Fiscal 631019002457001

Article d'imposition 01011104085

M: DIRECTION DE LA DISTRIBUTION ADRAR
(Nom et Prénom - raison sociale)
Activité/profession: DISTRIBUTION ELECTRICITE & GAZ
Adresse: BP 17 WILAYYA ADRAR

TIN 00014265

CODE ACTIVITE

Nature des impôts	Code	Opérations imposables	Chiffre d'affaires brut	Chiffre d'affaires imposable	Taux	Montant à payer (en D.A)
T.A.P	C1A11	Affaires bénéficiant d'une réduction de 50%	-	-	2%	-
	C1A12	Affaires bénéficiant d'une réduction de 30%	-	-	"	-
	C1A13	Affaires sans réduction	-	-	"	-
	C1A14	Affaires exonérées	-	-	"	-
	C1A20	Recettes professionnelles (professions libérales) Présier autres taux de réduction le cas échéant	-	-	"	-
TOTAL			-	-	-	-

AP/IBS	EIM10 EIM10	Acomptes et solde I.B.S		Détermination des acomptes et du solde de liquidation	Montant à payer (en D.A)
		ACOMPTÉ PROVISIONNEL	Solde de liquidation		
TOTAL					-

IRG Salaires	E1L20 E1L30 E1L40	Catégories des revenus soumis à une retenue à la source I.R.G ou I.B.S	Revenus nets imposables	Taux	Montant à payer (en D.A)
Autres retenues à la source	E1L60	IRG/Revenus des créances, dépôt et cautionnements (titres nominatifs)	-	10%	-
	E1L80	IRG/Bénéfices distribués par les sociétés de capitaux et assimilés	-	20%	-
	EIM30	IRG/Revenus des ponts de caisse anonymes	-	30%	-
	EIM40	IRG/Revenus des entreprises étrangères non inscrites en algérie (prest. De services) (1)	-	24%	-
TOTAL					-

(1) Jondre relevé détaillé des retenues à la source par entreprise

DROIT DE TIMBRE SUR ETAT	EZE00	Operations Imposables	Chiffre d'affaires imposable	Taux	Montant à payer (en D.A)
				1%	
TOTAL					

IMPOTS ET TAXES NON REPRIS CI-DESSUS	EZE00	Operations Imposables	Chiffre d'affaires imposable	Taux	Montant à payer (en D.A)
				98%	
		Taxe d'habitation 03 tem 2017	20 803 825 00	98%	20 387 749
TOTAL				2%	416 077

RECAPITULATION (EN DA)		Cadre réservé au contribuable	Cadre réservé à la recette des impôts	Cadre réservé à l'inspection des impôts
1- TAP	C/500026/A			
2- AP/IBS	C/201001/M1			
3- VF	C/500026/G			
4/1- IRG/Salaires	C/201001/100			
4/2- IRG/Autres rel. à la source	C/201001/101/A/B/C			
4/3- IBS/Retenues à la source	C/201001/M2e13			
TTC	C/201003/303/A/B			
5- Droit de timbre	C/201002/201			
7- taxe d'habitation	C/			
8- TVA	C/201003/300/A/B/C			
MONTANT TOTAL A PAYER		20 387 749		

CERTIFIÉ SINCÈRE ET VÉRIFIABLE LE CONTENU DE LA PRÉSENTE DÉCLARATION ET CONFORME AUX DOCUMENTS COMPTABLES.
 A ADRAR LE 19 OCT. 2017
 CACHET Le Directeur De La Distribution
 SIGNATURE *[Signature]*
 Cachet et signature du receveur des impôts
 LE *[Signature]*
 CACHET SIGNATURE

ENTRE COMPTABLE D'ADRAR
 N° d'imputation: 20663
 VU BON A PAYER
 La Somme de: 20 387 749
 Le Chef de division
 2017

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى إبراز أثر التكاليف الجبائية على الإستراتيجية المالية للمؤسسة الاقتصادية، أين يعتبر الجانب المالي في أي مؤسسة اقتصادية الحلقة الرئيسية والعنصر الأساسي لتطورها واستمرارها، حيث أن المتغير الجبائي له دور هام في توجيه سلوك المؤسسة نحو مصدر تمويلي محدد عن طريق التأثير على عناصر التكلفة لكل مصدر، ولهذا يجب عليها بناء إستراتيجية مالية مثلى تمكنها من الحصول الموارد المالية بأقل التكاليف. كما أن تأثير الضرائب التي تفرض على رقم الأعمال، يكون تأثيرها على المؤسسة أكبر من الضرائب على الأرباح، حتى ولو لم تكن في وضعية المكلف الحقيقي، فهذا يؤدي إلى تأثر خزيتها النقدية بتدفقات مالية خارجية لا تدر عليها أية أرباح. ولقد منح التشريع الجبائي للمؤسسة مجال معيناً يضمن لها خيارات تقنية محددة تستطيع فيه المؤسسة أن تمارس جبايتها بما يخدم وضعيتها المالية والاستثمارية وتتقاضي من خلاله تكلفة مالية عرضية، تؤثر على صافي أرباحها ومركزها المالي مستقبلاً.

الكلمات المفتاحية : الجباية ، الإستراتيجية المالية، التكلفة الجبائية، المؤسسة الاقتصادية, الوضعية المالية.

summary:

This research aims to highlight the impact of fiscal costs on the financial strategy of the economic institution, where the financial aspect in any economic institution is the main link and the main element for its development and continuity, as the fiscal variable has an important role in directing the institution's behavior towards a specific funding source through Influencing the cost elements of each source, and for this, it must build an optimal financial strategy that enables it to obtain financial resources at the lowest costs. In addition, the impact of taxes imposed on the turnover is greater than taxes on profits, even if it is not in the position of the real taxpayer. This leads to the impact of its cash treasury external financial flows that do not generate any profits. The fiscal legislation has given the institution a certain field that guarantees it specific technical options in which the institution can exercise its collection in a manner that serves its financial and investment position and avoids through it an accidental financial cost, which affects its net profits and financial position in the future.

Keywords: taxation, financial strategy, fiscal cost, economic institution, financial position.